المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact Factor ISI 1.304
العدد الثامن عشر / الجزء الأول نيسان 2023

تجديد المعاصرين في أصول النحو

(دراسة وصفية تقويمية).

Renewal of the Contemporaries in Genesis of Grammar

(Descriptive Evaluated Study)

إعداد د. محمّد أبو القاسم حسن عبّاس

Mohammed Abuelgasim Hassan Abbas

أستاذ مشارك بكلية اللّغة العربية

Associated Professor at Arabic Language College

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – أم درمان– السّودان

University of the Holy Quran and Islamic Sciences

بريد الكتروني : mohdgasim1114@gmail.com

المخلص.

تأخر ظهور علم أصول النحو عن علم النحو، فلم يحظ بما حظيت به قواعد علم النحو من تأليف وبحث، كان هذا عند المتقدمين، ولم يكن حظه بأوفر عند المعاصرين إلا في أخريات القرن العشرين الماضي والعقدين الأولين من هذا القرن، فجدد المؤلفون فيه، مما دفع مما دفع الباحث للعمل على الكشف عن تجديدهم، وتقويمه، فجاء هذا البحث عن (تجديد المعاصرين في أصول النحو) منتهجاً نهجاً وصفياً، اجتهد أن يحصر مجالات التجديد، ويبينها ويناقشها محللاً ومقوّماً، وكاشفاً عن أثرها. وقد جاءت أبرز مجالات التجديد في نقد التحديد الزماني والمكاني للاحتجاج، ونقد نظرية العامل، ودخول

مفردات ومعاني مستحدثة، تتبّع الباحث جوانبها في مؤلفات المدى الزمني الذي حدده بتحديده مفهوم المعاصرين.

وخرج البحث بنتائج أبرزها رأي أفراد وجماعات من المعاصرين بخطل فكرة اقتصار الفصاحة على قبائل معيّنة وزمن معين، ووجوب تعديل هذه الفكرة، ومنها أنّ كثيراً من الباحثين رأى في النحو العربي نظرية تفسّر طريقته في التراكيب والاستدلال لها، طريقة ربطها بعضهم بالغرب ونظرياته، وأصّل لها آخرون أبرزهم محمد عبد الفتاح الخطيب من داخل بيئة النحو ومناهج علمائه. وأوصى الباحث بتواصل دراسة هذه النظرية وتوصيفها والكشف عن ركائزها.

كلمات مفتاحية: نظرية العامل، النظرية النحوية، الاستدلال، الفكر النحوي، أصول النحو .

Abstract

Renewal of the Contemporaries in Genesis of Grammar

The emergence of the genesis of grammar took place subsequent to the science of grammar, therefore it had not received ample attention in terms of synthesis and investigation as that of the rules of grammar had. Such was the case with the predecessor and contemporary grammarians alike, except in the late twenties of the previous century and the first two decades of this century when authors engaged with modernizing and evaluating it, whereupon the researcher is prompted to reveal and evaluate their modernizing works. Thus, this research is produced under the title of "Renewal of the Contemporaries in Genesis of Grammar". The researcher has adopted the descriptive method. He strived to determine and demonstrate the areas of the modernization, then to analytically discuss, evaluate, and uncover their effects. The most prominent areas of modernization have been found to be: the criticism of the limitation of time and place of citation, Criticism of the Government Theory and coinage of

new words and innovated meanings. The researcher traced their aspects within the time range which he had specified according to the concept of the contemporaries. The most prominent results are: The contemporary individuals and groups view the notion of confining eloquence to a particular tribe or a period of time as drivel and the importance of changing such idea.

Of the results, many researchers view Arabic grammar as a theory to explain his syntactic approach and evidentiary means of argumentation. The approach of some of them is to link it with the West and the Western theories. Others have originated it; the prominent of them is Mohammed Adulfattah Alkhateeb who accomplished that from within the grammar environment and the method of its scholars. The researcher recommends encouraging continuous investigation regarding Arabic Grammatical Theory in order to characterize it and reveal its pillars.

Keywords: The Government Theory– the Grammatical Theory – the Argumentation – Grammatical Thought – Genesis of Grammar.

مقدمة:

الحمد لله خالق الإنسان معلمه البيان، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وبعد،

فقد تأخّر تقعيد أصول النّحو والتّأليف فيها لآخر القرن الرابع الهجري، وتباعدت أزمنة مؤلّفاتها الأولى لقرون بين كتاب وآخر مقارنة بعلم النّحو، لكنّ المعاصرين تقاربت أزمنة مؤلّفاتهم في أصول النّحو، وتنوّعت مناهج بحثهم وأساليبهم فيها.

وخلال القراءة في أصول النّحو وتدريسها ألحّ عليّ سؤال، وهو: ما الّذي أضافه المعاصرون في هذا العلم؟، فكان هذا دافعاً أول لهذا البحث، ولتشكّل سؤاله الرّئيس، كذلك دفعتني له رغبة في تقويم رأي المقلّلين من أهمية دراسة هذا العلم وتدريسه بدعوى قيامه على تحكّم غير موضوعي تجاوزه العلم الحديث. ومن هنا

تأتي أهميته، لأهمية تقويم عملهم مراجعةً لما شاع من أحكامٍ وآراء بنيت عليه، كما أرجو به الوصل بين الباحثين في أصول النحو وبين ما تفرق من جهود للمعاصرين وتباين من آرائهم. ويعبّر عنوان البحث عن موضوعه، وهو (تجديد المعاصرين في أصول النحو)، فمشكلة البحث: ماذا جدّد المعاصرون في أصول النحو؟ وما نتائج تجديدهم هذا؟ ويتحقق الجواب عبر الأهداف التي هي:

1. بيان انتقادات بعض المعاصرين لقواعد وتطبيقات في أصول النّحو.
2. الكشف عن المصطلحات والمفاهيم والمناهج المستحدثة في علم أصول النّحو.
3. تقويم ما استحدث في أصول النّحو من مفاهيم ومناهج.

وأسير في البحث على منهج وصفي، يرتكز على نهج التأليف ومحتواه، ومظهر التجديد فيه، والسّعي للوصول لجوامع بين المؤلفات والأقوال عن طريق تصنيف وتحليل محتوى المؤلّفات والربط بينها. ولم أقف على دراسة عنيت بالتجديد في أصول النحو، وإن سبقت دراسات كثيرة في رصد المؤلفات وأقوال علماء في النحو وأصوله، وفي الاستدلال النّحوي والنّظريات المعاصرة، ونحوها، مثل: **النّحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج**، لعبده الرّاجحي، الصّادر عن دار النّهضة العربية بيروت، 1979م، **وتاريخ النّحو العربي** لمحمد المختار ولد أبّاه، **واتجاهات تجديد النحو عند المحدثين** لأحمد جارالله الصلاحي الزهراني (رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة 1423هـ)، **وأصول الفكر اللّغويّ العربيّ في دراسات القدماء والمحدثين دراسة في البنية والمنهج**، لحامد ناصر الظّالمي نشرت ببغداد عام 2011م، **ونظرية النّحو العربي ومناهج الدّرس اللّغويّ الحديث** لعبير علي صبيح خلف (رسالة دكتوراه بكلية التّربية جامعة البصرة 2011م).وقد استوفقتني دراستان جزائريتان، إحداهما عن النّحو عامة والأخرى عن أصول النّحو. فالأولى بعنوان (**الاتجاه الحديث في النحو العربي**، دراسة ماجستير لمحمد فؤاد بالحسن، نوقشت في 2009 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة بالجزائر)، تحدث فيها عن النّحو في العصر الحديث، ومدى إمكان القول بأن نحاته يمثلون مدرسة جديدة في النّحو، مقارنة بما انتهي إليه المتقدمون، وتعرّض لأبرز القضايا كالنداء والابتداء والاشتغال، وخلال ذلك تحدث عن منطلقاتهم وأصولهم، لكن دراسته ركّزت على النّحو لا على أصوله. وعكسها كانت الدّراسة الثّانية:(**أصول النحو العربي في ضوء التّفكير اللِّسانيّ المعاصر**، دراسة دكتوراه للباحث صلاح الدين يحيى، نوقشت في 2019م بجامعة مولود معمري)، شمل سؤالها الرئيس أثر أصول النّحو في التّفكير اللساني المعاصر، وكيف تناول تناول المعاصرون السماع والقياس وغير ذلك من جوانب

الأصول، ولولا تقييد الباحث بالصلة باللّسانيات الحديثة لكان مطابقا لهذا البحث، وقد نوقش بعد بدايتي البحث بعام تقريباً.

ويحتوي هذا البحث على هذه المقدمة ثم تمهيد ببيان المفاهيم، وثلاثة مباحث: يستعرض الأول نقد المعاصرين لحدود الاحتجاج النّحويّ؛ والثاني نقد نظرية العامل واقتراح بدائل لها. وينظر الثالث في(مفاهيم ومناهج مستحدثة) اتّسع بعضها ليشمل ما لم يدخله السّابقون ولا متقدمو المعاصرين في أصول النّحو، ثم خاتمة فيها نتائج البحث وتوصياته. وأسأل الله أن يكون العمل خالصاً لوجهه في خدمة لغة القرآن الكريم.

تمهيد

مفاهيم أصول النحو والمعاصرين والتجديد

أصول النحو:

ارتبط النّحو مع العلوم الدينية ارتباطًا قويًا منذ نشأته الأولى، لا سيّما علوم الدّراية مثل أصول الفقه، الّذي أسّست له (رسالة) الإمام الشّافعي الّتي تكلّم فيها عن:" الأوامر والنواهي والبيان والخبر والنسخ، وحكم العلة المنصوصة من القياس". وحوت إضافة لما ذكر أسس الاحتجاج بالخبر والنقل، وقعّدت للإجماع والقياس والاستحسان واختلاف العلماء[1]. وهذا لا يعني أن قواعد الاستدلال في الفقه لم تكن مطبقة، ولكنها كما قال ابن خلدون لم تكن محوجة لمن ملكوا استنباط المعاني ومعايشة الرواة الأولين أن يدوّنوها ويفصّلوا فيها[2]، كما كان الناس يطبّقون النحو ويعرفون اللحن فيه قبل أن يقعّدوا قواعده، ويدوّنوا أبوابه؛ وتبع النّحو الفقه في تقعيد أصوله وتحديد أدلته، وأصبح النحاة يتحدثون عن أصوله، بعد أن كان الكلام متفرّقاً كالّذي ورد عن ابن أبي اسحق والخليل[3]، والمناسبة بين أصول الفقه وأصول النحو ظاهرة عبّر عنها الأنباريّ بتقريره أن: "النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول"، و:"أن أصول

[1] محمد بن إدريس الشّافعي، الأمّ (تحقيق رفعت فوزي عبد المطلّب)، دار الوفاء، القاهرة، ط1 2001م، ج1 (الرسالة).
2 ابن خلدون (وليّ الدّين عبد الرحمن بن محمد ت 808هـ)، المقدمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، د.ط، د.ت، ص354.
3أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (تحقيق إبراهيم السامرائي)، مكتبة المنار، الأردن، ط2، 1985م، ص 55.

النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وأصوله، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"[1].

وبعد تعريف الأنباري جاء السّيوطي معزّزاً كلامه وزائداً عنه بقوله:" أصول النحو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"، شاملاً الأمور الثلاثة على طريقة أصول الفقه كما قدّمه الأنباري. والأدلة أربعة بجمع كلام ابن جنّي والأنباري، اللّذين اتفقا في السماع والقياس، واختلفا في الإجماع والاستصحاب[2]، ويتّصل بالأدلّة ما يتفرّع منها مثل مصادر النّقل، والاحتجاج بالحديث، وأزمنة الاحتجاج وأمكنته والعلة وغيرها. أما طريقة الاستدلال فتتّسع لقواعده وتطبيقه في الاحتجاج، وترتيب الأدلة، والتّرجيح والتّعارض والنّقض وقوادح الاستدلال، إضافة للأقل حظًّا في التّنظير: حال المستدلّ. فهذا في مجمله مقصود البحث بأصول النّحو، ويتّسع لما قديظهر بأسماء أخرى مثل: (نظرية النّحو)، و(الأصول النّظرية والمنهجية للنّحو العربي)، و(النّظام النّحويّ) ونحوها.

المعاصرون:

يختلف مدلول مصطلح المعاصرين عند متناوليه وفق مرجعياتهم ومشاربهم، وغلب في تاريخ الأدب ربطه بدخول حملة نابليون مصر عام 1798م كما ذكر شوقي ضيف[3]، وأخّره باحثون- منهم بروكلمان[4] – لما بعد ذلك. والأدب واللّغة صنوان وقد يعدّان شيئاً واحداً. ومن أهم المؤثرات في هذا العصر اختراع المطبعة التي نقلها للمشرق نابليون مع حملته، إذ أعانت تأليفاً أو تحقيقاً ونشراً لمؤلّفات قديمة، مع أن هناك ما طبع بالعربية من مستشرقين بأوروبا ومن الدولة العثمانية بتركيا[5]. فالرأي الّذي يحدّد العصر بالقرنين

1أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت577هـ)، رسالتان في النّحو: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو (تحقيق سعيد الأفغاني)، دار الفكر، دمشق، ط2، 1958م، ص27.

2جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، باسم (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409 – 1989م: ص 124، ص 26.

3شوقي ضيف، العصر الجاهلي، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت، ص14. (مقدمة طبعته الأولى 1960م).

4انظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، (ترجمة عبد الحليم النجّار)، دار المعارف، مص، ط5، د.ت، 1/36-37. (يجعل بروكلمان من فتح السلطان سليم لمصر عام 1517 حتى منتصف القرن التّاسع عشر عصرًا يليه العصر الحديث).

5عبد الهادي الفضلي، فهرست الكتب النحوية المطبوعة، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ط1، 2008م، ص19. (مثل طباعة الآجرومية، في روما 1635م، والعوامل الجديدة لمحمد بيركلي بتركيا سنة1235هـ، وغيرهما).

التّاسع عشر والعشرين والسنوات التّالية له حتّى زمننا (2019م) هو المأخوذ به في هذا البحث، وهي مدّة يسوّغ طولها تباعد المؤلفات وقلّتها في المائة والخمسين عاماً الأولى منها.

التّجديد:

كلمة التّجديد من الفعل جدّد المزيد بالتضعيف من مادته (ج.د.د)، وأورد لها المعاصرون معاني قد تضيق عما وضعت عليه، منهم صاحب معجم اللّغة العربية المعاصرة الذي قال بأنّها مصدر جدَّدَ، وهي في الأدب إتيان بما ليس مألوفًا أو شائعًا كابتكار موضوعاتِ أو أساليبَ تخرج عن النَّمط المعروف والمتَّفق عليه جماعيًّا، أو إعادة النَّظر في الموضوعات الرَّائجة، وإدخال تعديل عليها بحيث تبدو مُبْتَكَرَةً لدى المتلقِّي مثل: "صار من روّاد التجديد المسرحيّ"، وبمثله في السّياسة والقانون[1]، وقد استخدمت الكلمة عند اللّغويين المعاصرين كثيراً[2]. وفي القديم لم يرد المصدر (تجديد)، لكن أورد الخليل في (العين) المشتقّ منه: "الجديدُ يستَوِيَ فيه الذُّكرُ والأنثى لأنه مفعُول بمعنى مُجَدَّد"، وقال الأزهري:" والعربُ تَقول: هَذَا طَرِيقٌ جَدَدٌ إِذا كَانَ مستوياً، لَا حدَبَ فِيهِ وَلَا وُعُوثَة."، وهذا مما يحسن أن يدخل في المعنى المقصود وهو التّسوية والتّشذيب. وقال صاحب الصّحاح:" وجدّ الشيء يجِدّ بالكسر جدّة: صار جديداً، وهو نقيض الخَلَقِ"،" وتجدّد الشيء: صار جَديداً. وأَجَدَّهُ، واسْتَجَدَّهُ، وجَدَّدَهُ، أي صيَّره جديداً"، وبيّن ابن سيده بوضوح معنى الجديد بأنه:" مَا لَا عهد لَك بِهِ" وقال عن الفعل جدّد:" وأصل ذَلِك كُله الْقطع. فَأَما مَا جَاءَ مِنْهُ فِي غير مَا يقبل الْقطع فعلى الْمثل بذلك؛ كَقَوْلِهِم: جَدَّد الْوضُوء والعهد."[3]، وبمثل أقوالهم جاءت المعاجم الأخرى، فالمعاني للكلمة تدور في: **الإتيان بما ليس مألوفاً وما لا عهد به، وإعادة النّظر في الرائج وتعديله، والاستواء والتّسوية والتّشذيب، وتصيير الشيء جديداً، نقيض الخلِق.**

1أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللّغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429هـ-2008م،1/349.

2 ورد المفهوم وشرحه في كتب فقه لغة ونحو لـ: صبحي الصّالح، شوقي ضيف، محمد المبارك، تمام حسان، وغيرهم.

3 الخليل بن أحمد، العين، (بتحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت، 3.8/6 وانظر: الأزهري، تهذيب اللّغة (تحقيق: محمد عوض مرعي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، 347/10، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987م، (مادّة جدد) 454/2. وأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم (تحقيق عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000 م، 186/7.

وهذه المعاني جميعها تشحن المفردة المستخدمة في تجديد المعارف والعلوم، وبهذا الشحن المعنويّ أوردها من تحدثوا عن التّجديد في اللّغة، إن كان في فقه اللّغة أو في النّحو أو في غيرهما، وبهذه المعاني يرد (تجديد أصول النّحو)، بما يشمل إعادة النّظر والتعديل، وإظهار ما خفي بالتّسوية والتّشذيب والعرض بأسلوب جديد، والإتيان بما لم يكن فيه من مصطلحات وقواعد ونظريات.

المبحث الأوّل

نقد المعاصرين لحدود الاحتجاج النّحويّ

1 – بيان الحدود:

عبّرت كتب أصول النّحو عن قيود المكان والزّمان لما يحتجّ به في النّحو، مستندة لأقوال لمتقدمي العلماء، منها قول أبي زيد: " لست أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية"[1]، وفسّر السيوطي كلامه بقوله:" أهل السافلة يعني عَجُز هوازن وأهل العالية أهل المدينة ومن حولها ومن يليها ودنا منها". وروى عن أبي عمرو:" أفصحُ العرب عُلْيا هَوازن وسُفْلَى تميم".

والتّحديد الأشهر لهذه القبائل ما رواه السّيوطيّ عن أبي نصر الفارابي صاحب ديوان الأدب، من كتابه في الحروف، الذي حدّد فيه ستّ قبائل تؤخذ عنها اللّغة، وأخرج قبائل لاختلاطها بالعجم كما زعم، ونقل السّيوطيّ عنه:" وقال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النُّطْق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانَة عما في النفس والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، ..."[2] وقد أيّد ابن خلدون في (المقدّمة) هذا التّحديد، فوصف قريشَ (بالأفصح)، وعدّد معها من اكتنفها وتحفظ

[1] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (تحقيق: فؤاد علي منصور)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م ص 1/ 167، 2/ 410، 1/ 167

[2] السّيوطيّ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 1/ 167– 168. وانظر السّيوطيّ، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، ص90.

على من بعُد من وسط الجزيرة العربية، وخالط الأعاجم "وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم"[1].

وقُيّد الأخذ عن هذه القبائل ومواطنها بقيد زماني هو منتصف القرن الثّاني الهجريّ للحضر، ومنتصف الرّابع للبادية، ومدّها بعضهم إلى نهاية كلّ من القرنين[2]. ولا يوجد نصّ واضح في الحدّ الزمانيّ مثل النّصوص المتقدّمة في تحديد القبائل، لكنه مستنبط من منعهم الاستشهاد بشعر المولّدين، وعدّهم إبراهيم ابن هرمة آخر الحجج، ومن نفي الاستشهاد بشعر طبقة جرير والفرزدق عند متشدّديهم، مثل أبي عمرو بن العلاء الذي أورد عنه الأصمعي:" جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"، وروي قوله عن جرير:" "لقد أحسن هذا المولّد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره"؛ فقصر الاحتجاج على الجاهليين والمخضرمين، وذهب غير أبي عمرو إلى جواز الاحتجاج بشعر هذه الطبقة الثالثة من متقدّمي الإسلاميين، قال السّيوطيّ:" أوّل الشعراء المحدثين بشار بن برد"[3]. ومن التّحديد كلمة ابن جنّي:" باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذَ عن أهل الوبر: علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل"[4], ثمّ أدخل في التّرك أهل البادية، قال: "وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنّا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا" في زمن(الخصائص) قبل نهاية القرن الرابع الهجري.

2- مجمع اللّغة القاهريّ وتعرّضه للتّحديد المكانيّ والزّمانيّ:

بدأت وقفات المعاصرين الرافضة لهذا التّحديد المكاني والزّمانيّ مبكرة، ففي أول دورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة أثير أمر قبول المولّد مقابل التزام التحديد للاحتجاج، فورد في محاضر ندوة في الدّورة الأولى جدل أصولي بين داعين لالتزام التّحديد، ورافضين له؛ فأضافوا في دورتهم الأولى قواعد منها:

- تقسيم ما استحدث لمولّد إذا أدخله من لا يعتدّ بعربيته، ومعرّب إذا أدخله من يعتدّ بعربيته.
- "المولّد هو اللّفظ الّذي استعمله المولّدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب، من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصّناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربيّ سائغ. وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إمّا باستعمال لفظ أعجمي لم تعرّبه العرب- وقد أصدر المجمع

[1] ابن خلدون (ت 808هـ)، المقدمة 765.

[2] خالد العصيمي، القرارات النّحوية والتّصريفية لمجمع اللّغة العربية بالقاهرة، دار التّدمرية، السّعودية، ط1، 1423هـ، 686.

[3] السيوطي، الاقتراح، ص121-122، 121.

[4] ابن جنّي، الخصائص، 7/2.

ISSN: 2709-5312

في هذا قراره[1]–وإمّا بتحريف في اللّفظ أو الدّلالة لا يمكن معه التّخريج على وجه صحيح، وإنّما يوضع اللّفظ ارتجالًا، والمجمع لا يجيز النّوعين الأخيرين في فصيح الكلام"[2].

استمرّ تداول المجمع للقضية وتكرّر النّقاش فيها وتقديم الدراسات في جلسات المجمع اللّاحقة لعشرات السّنين، وتغيّرت توجهات بعض الباحثين بالدّعوة الصّريحة للتحرّر من القيود الزّمنية، وطلب بعضهم اعتماد الخطاب اليومي، وما يرد في الصّحافة لتعديل بعض قواعد النّحو. وطبّق المجمع ذلك في طائفة من قراراته، على الرغم من إثبات بعض المجمعيين تحفظهم عليها؛ مثل:"

- إجازة دخول الألف واللّام على كل وبعض.
- يجاز تقديم لفظ النّفس أو العين على المؤكّد في معنى التّوكيد، ولكنّهما لا يعربان توكيدا.
- – لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة لاسم الآلة، وما أقره المجمع قبلاً من إضافة صيغة "فعَّالة" ،
  – يضاف إلى الصيغ المقيسة لاسم الآلة ما يأتي:

1–فِعال مثل إراث، وهي التي قال بعض القدماء بقياسها. 2– فاعِلَة، مثل ساقية. 3– فاعول مثل ساطور. وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ".

- ومما تجاوز به المجمع الحدود الزّمانية والمكانية إجازة قياسية بعض الصّيغ باتّباع منهج الإحصاء لورود الكلمة في المعجمات، مثل: جمع (فاعل) على (فواعل) كباسل وبواسل، وقياسية فُعالة بالضّم للدلالة على نفاية الأشياء.
- وشاع عند المجمعيين بعد ذهاب متقدميهم الاحتجاج بكلام مولّدين ومعاصرين بعبارات مثل:"وقد جرى بذلك استعمال المولّدين"، و"لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصّة العلماء والكتّاب"[3].

3 – رأي للسوداني عثمان الفكي والعراقي سعيد الزبيدي في حدي الاحتجاج:

[1]كان قرار المجمع فيه إجازته عند الضّرورة، (مجلة المجمع، ح1، ص202).

[2]خالد العصيمي، القرارات النّحوية والتّصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص694.(أشار لنقله من محضر دورة الانعقاد الأولى ص92).

[3]العصيمي، القرارات النّحوية والتّصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص65، 273، 306، 434، 596، 689، 696.

قدّم د.عثمان الفكي بابكر رسالته للماجستير عن (الاستشهاد في النّحو العربي)سنة 1977م[1]، ومما تناوله فيها نقد حدي الاحتجاج، فلاحظ من استقراء كتاب سيبويه أنه لم يقم وزناً للفروق بين القبائل، ولم يضع اعتباراً لاختلاف اللّهجات، وأحصى سبعاً وثلاثين قبيلة استشهد سيبويه بأقوال منها، منها قبائل في الأطراف التي قيل إن سلائقها شابها الاختلاط، فخلص لأنّ المنهج السّليم عدّ كلّ القبائل في درجة واحدة من الأصالة وصحّة الاحتجاج بأقوالها، وأن هذا ليس بأمر جديد بل هو ما وجد قبول العلماء من لدن ابن جني وابن فارس وأبي حيّان وابن مالك، فقد احتجّ الأخير بلغات لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم[2]. لكنه يقول مع ذلك بأن الأخذ بجميعها في استنباط القاعدة قد يؤدي للتشعب وتعدّد الأقوال في المسألة الواحدة، وقد يقود للتناقض، فالحلّ عنده أن يقام نحو لكلّ لهجة، ثمّ الوصول للمشترك بين اللّهجات، وهذا ليس شأن المتعلّمين وطالبي معرفة اللّغة، وكأنّه يشير لأنّ هذا عمل علميّ يعنى به الباحثون المتعمّقون. فما شأن المتعلمين؟ يرى أن حاجتهم لنحو تعليمي، يؤخذ فيه بقول عباس حسن باعتماد القرآن في تقعيده، لكن بقراءة واحدة[3].

وأكّد أ.د.سعيد الزّبيديّ[4] على مقالة د.عثمان الفكي، ونشر رأيه في بحث له عن القبائل السّتّ الّتي نسبت لها مرجعية العربية، وزاد بأن سيبويه يقول (بعض العرب)، وقد يكتفي بعبارات مثل: (العرب الذين ترضى عربيتهم) و(فصحاء العرب) وغير ذلك. ونظرة فاحصة على فهرس القبائل والطوائف وغيرها الذي صنعه عبد السلام هارون تقفك على شواهد سيبويه من قبائل كثيرة تجاوزت العدد المعروف. وأورد أقوالاً

---

[1] عثمان الفكي بابكر (د.)من شمال السّودان، تخرج في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ونال فيها الماجستير والدكتوراه، وعمل أستاذا بالمدارس الثّانوية ثم جامعة الخرطوم، وجامعات بالسعودية وسلطنة عمان.توفي عام 2006م، وطبع كتابه عن الاستشهاد في النّحو في العام 2010م بعد وفاته.(من السّيرة الذّاتيّة المثبتة في كتابه المذكور).

[2] عثمان الفكي بابكر، الاستشهاد في النّحو العربيّ، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ط1، 2010م، ص195– 200.

[3] عباس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ص108– 109. وأضاف عباس حسن أنه بعد اختيار القراءة الواحدة تراجع قواعد النّحو الموروثة، فيبقى ما وافق القراءة ويترك ما خالفها، دون تكلّف تأوّل أو تشذيذ، وما لم يرد فيها "يرجع فيه لكلام عربي شهر وذاع"، والملاحظ أنه ربطه بالذيوع لا بالقيد الزماني أو المكانيّ.

[4] سعيد جاسم الزبيدي(أ.د.): عراقيّ، ولد ببابل 1945م، درّس في جامعات العراق واليمن وقطر والأردن وعمان، من كتبه: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره 1997م (الأردن)، ومن إشكاليات العربية، وله عدة دواوين شعر، مقيم في الأردن. (من تعريف بنفسه في كتابه من إشكاليات العربية، ومقابلة معه في مؤتمر بجامعة آل البيت بالمفرق بالأردن يوم 2014/4/16م).

لأبي عمرو بن العلاء وأبي زيد الأنصاري، والفراء، وثعلب ، وابن فارس ، وأبي بكر الأنباري وابن جني– تشير في مجموعها لعدد من القبائل تجاوز التي حصرها الفارابي بانيًا نقده لتحديد القبائل على تحقيقه لنصّ الفارابي، وعدم دقّة نقل أبي حيّان والسّيوطي عنه، فأورد النص ومنه: "فتعلموا لغتهم والفصيح من سكان البراري، ومنهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشاً وجفاء، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم قيس، وتميم وأسد، وطيء، ثم هذيل، فإن هؤلاء معظم من نقل عنهم لسان العرب". ومن ملاحظاته على نصّ الفارابي أنّه: لم يذكر قريشاً، وميّز بين البدوي والحضري مفضّلاً الأول، ونصّه على خمس قبائل لا ستّ ولم يورد كلمة (بعض)، ولم يشر لعيوب ارتبطت بلهجات القبائل وترفعت عنها لهجة قريش، ولم يفرّق بين اللغة المشتركة ولهجات الخطاب. ثمّ سأل: كيف يثبت النص كلمة (معظم من نقل عنه لسان العرب)؟. ثم ناقش موقف المعاصرين من التحديد المكاني، وتحديد قبائل محددة للاحتجاج، فذكر من ناقديه: مهدي المخزومي، وأحمد أمين، وصبحي الصالح، وإبراهيم أنيس وغيرهم، وخلص لما عنون به بحثه أنَّ عدَّ قبائل محددة أخذ عنها كلام العرب وهم، وأن هناك لغة مشتركة سبق بالقول بها ابن جني، وذكرها طه حسين، وهي ليست لغة قريش[1].

المبحث الثّاني

نقد نظرية العامل واقتراح بدائل لها

1–نقد نظرية العامل عند السّابقين:

لم يظهر (العامل) ضمن مباحث أصول النحو عند السابقين، لكنه ظهر في كتب الخلاف النحوي شديدة الارتباط بمباحث أصول النحو، فترجيح رأي وردّ آخر يكون بإظهار الحجج والأدلة، وبهذا تظهر مصطلحات أصول النحو بقوة. والتعليل يبرز كذلك في كتب الخلاف ومسائله، وإن كان موجوداً في كتب أصول النحو أصلاً ضمن أركان القياس.

وأول قول مخالف لنظرية العامل قول قطرب، الّذي نقله الزجّاجي في (الإيضاح) بقوله :"لم يعرب الكلام في الدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب ومتفقة في المعاني"(ويورد عدة أمثلة) ثمّ قال بأنّ الإعراب

[1] سعيد الزبيدي، من إشكاليات العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط 2013م، ص 112 ((الباب الثاني منه: القبائل الست في رواية اللغة – أسطورة ووهم) انظر: ص 109 – 192، 113–114، 121، 189– 192. أورد تحقيق نص الفارابي (ت339هـ)، الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط2، 1990، ص146– 147).

لو كان يفرّق المعاني لوجب أن يفرد كلّ معنى بإعراب، لكنّ حركة الآخر ساكنة للوقف (سماه المهلة في كلامهم)،فلما وصلت بغيرها حرّكت "فجعلوا الحركة عقيب الإسكان"[1]، لكن لم يتّبعه متّبع في قوله برفض نظرية العامل حتى جاء ابن مضاء القرطبي (ت 616هـ) صاحب كتاب(الرد على النحاة)، الّذي سار فيه على هدى مذهبه الظاهري في إنكار القياس، وتبعاً لذلك رفض العلل غير التعليمية المباشرة، وسماها العلل الثواني والثوالث، وأنكر نظرية العامل، وما بني عليها[2]، ووعد ببناء نحو خالٍ منها، ولم يصل إلينا كتابه(المشرق في النّحو)[3] لنحكم بمدى وفائه بما وعد.

2-نقد نظرية العامل عند المعاصرين:

كان أول من بادر بمهاجمة النّظرية في العصر الحديث إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، فوصف عمل النحاة بالفساد، ووصف الإعراب في عمل النحاة بعدم ارتباطه بالمعنى، لذلك بحث عن معاني الإعراب فوجد في رأيه أنّ "الرفع علم الإسناد ودليل أن الكلمة يُتحدث عنها، وأنّ الجرّ علم الإضافة، سواءً كانت بحرف أو بغير حرف، وأنّ الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة" وجاء في نقده لنظرية العامل أنّها اضطرت النحاة للتقدير والإكثار منه، ولكثرة الاحتمالات، ولإضاعة العناية بمعاني الكلام، ولكثرة الخلاف، وأنهم خرجوا عن مذهبهم بقبول العامل المعنوي[4].

وقد تحمّس شوقي ضيف في تحقيقه كتاب ابن مضاء (الردّ على النحاة) لآراء صاحب الكتاب، منكراً العامل، لكنه لم يطابق قول إبراهيم مصطفى بل ردّه في بعض الأحكام التفصيلية مثل: المنادى المبني على الضم، وإعراب اسم إن[5]. واتّفق معه في إلغاء العامل، حيث وضع في مدخل تحقيقه عنوان: (الانصراف عن نظرية العامل) علّق تحته بقوله: "هذا هو الأصل الذي ينبغي أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، فنحن في هذا التصنيف الجديد لن نعنى بالعوامل، ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية

---

[1]أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو، (تح: الدكتور مازن المبارك)، دار النفائس – بيروت، ط5، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م، ص70.

[2]ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة (تحقيق شوقي ضيف)، ص130.

[3]أشار له شوقي ضيف في تحقيقه المذكور، ص20.

[4]انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د.ن، القاهرة، ط2 1992م، ص (ج- ز) من مقدمة المؤلف، وص34-42.

[5]شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، دار المعارف، مصر، 1976م، ص28.

وضعيفة" وعدّد فوائد لإلغاء (العامل)[1].وتبعاً لذلك دعا لإلغاء الإعرابين المحلي والتقديري، وإلغاء إعراب أي كلمة لا يفيد إعرابها صحة النطق، وحاول تطبيق ذلك في كتابه (تجديد النحو) الّذي صدرت طبعته الأولى عام 1973م عن دار المعارف بمصر، جاء فيه مدخل طويل يشرح منهج تجديده، وفق أسس ناتجة عن القول بإلغاء نظرية العامل[2]، منها إعادة تنسيق أبواب النّحو مثل نقله باب كان وأخواتها للحال، وإعراب كان تامة دائما وجعل اسمها الفاعل وخبرها حالا.

وممّن أنكروا العامل د.إبراهيم أنيس[3] الّذي ذهب لأبعد من إنكار العامل فأنكر الإعراب نفسه لأنه لا يفيد معنًى، وعدّه قصّة مختلقة من النّحاة لأنّ الأصل عند العرب السّكون، وقدّم تمّام حسّان مقترحا بديلا للعامل بقرائن لفظية ومعنوية[4] يرد نقاشها في المبحث التّالي، وتوسّط آخرون بالدعوة لترشيد التعامل بنظرية العامل، وممّن يمثّل هذا الاتّجاه د.محمد عيد بدعوته في كتاب له متأخّر للمحافظة على مصطلحات النّحو المتعارف عليها في تراثه، منكراً خروج إبراهيم مصطفى ومن بعده شوقي ضيف وأنيس فريحة ومهدي المخزومي وغيرهم عليها[5]، ومثله فعل أستاذنا محمد غالب وراق حين وضع حلولاً ومقترحات –كما سمّاها– لإصلاح مادة النّحو منها:" الإقلال من أثر العامل في الدّرس النّحويّ"[6]. وهناك من يرى أهمية بقاء العمل بنظرية العامل كما وردت في كتاب سيبويه وفي كتب النّحو عند السابقين، معللاً قوله بأن نظرية العامل ضبطت اللّغة العربية، ومن نقدوها لم يقدموا بديلاً، فلو اتُّبعت دعوتهم لأدّت لفوضى لغوية، وأن التقدير والتّأويل الّذي نقدت لأجله ميزة لا عيب، هذا مع إجماع المتقدّمين عليها بما لم يخرج عنه سوى قطرب

---

[1] شوقي ضيف، مقدمة تحقيقه لكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء، دار المعارف، مصر، ط3، 1988م، ص 48.

[2] شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 8 – 43.

[3] قال:" "ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزية العربية، ثم حيكت وتَمَّ نسجها حياكةً محكمةً في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية". إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1958م، ص125.

[4] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، ص181.

[5] محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب، القاهرة، 1989م، ص: 48، 49، 35، 54.

[6] محمد غالب ورّاق، مباحث في مشكلات النّحو وسبل علاجها، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 2003م، ص74.

وابن مضاء، وثناء كثير من المحدثين عليها مثل عبّاس حسن ومحمد سليمان ياقوت وغيرهما[1]. ومع رأيي أن حجج القول الأخير قوية مقنعة لا أراها تتعارض مع القول بترشيد تطبيق النّظرية، وتقييد الإفراط فيها.

3- بدائل العامل:

برزت رؤًى للمعاصرين في بدائل العامل في الدّرس النّحويّ، أولاها رؤية صاحب (إحياء النّحو) إبراهيم مصطفى، الذي خلص بعد نقاش عدم صحة القول بالعوامل لأنّ الضمّ علم الإسناد، والجرّ علم الإضافة، والفتحة تخفيف، وبذا يكون المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل شيئاً واحداً، وكل المنصوبات تكملة. وعلل تعليلاً لطيفاً لبناء المنادى العلم والنكرة المقصودة بالضمّ، وأنكر أن يكون اسم إنّ منصوباً في الأصل وجاء بمغالطات خلص منها لقوله: "اسم إنّ أصله الرفع" ، ولم يقبل بالإعراب بالحروف، بل عدّها إشباعاً للحركة ، وجعل الخبر من التوابع[2]. وفصّل تلميذه مهدي المخزومي بعضا مما أجمله في كتابه (في النّحو العربيّ نقد وتقويم)[3].

وقد لخص محمد أحمد عرفة كتاب (إحياء النحو) في أربعة أمور، خلاصتها نقد النحويين في قصرهم مباحث النحو على الإعراب والبناء، ورد زعمهم أن الإعراب أثر لفظي لا يؤدي معنى، وأن الحركات اجتلبها العامل، وإثبات أن التنوين علم التنكير. وعبّر(عرفة) عن خلاصة ردّه على صاحب (إحياء النحو) في نظرية العامل بقوله: "إن حركات الإعراب دوالّ على معاني تركيبية، وإن هذه المعاني لا تدخلها إلا في التركيب، وتعلّق بعض الكلمات ببعض، فالكلمة الّتي بارتباطها وجدت هذه المعاني تسمى عوامل في الحركات، لأنها أوجدت المعنى الذي استحقت به الكلمة الضمة أو الكسرة أو الفتحة، أو أن تسميتها عوامل لأنها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها، وينصب إذا وجد بعضها ويجر إذا وجد بعضها، ولأنه لا يكون معنى تركيبي إلا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداهما بالأخرى على جهة الإسناد، وما بقى من كلمات إذا وجد يكون من متعلقات هاتين الكلمتين، وإنه إذا لم يوجد ذلك قدر ليستقيم المعنى"[4].

1رياض الخوّام، نظرية العامل في النّحو العربي تقعيد وتطبيق، مجمع اللّغة العربية على الشبكة العالمية، 2014م، ص77 -82.

[2]إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 61-64، 71، 108- 111، 126.

[3]مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتقويم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرّياض، 1964م.

[4]محمد أحمد عرفة، النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة، د.ن، د.ط، د.ت، ص14، ص111.

والرؤية الثّانية تمثلت في (تضافر القرائن) الّتي قال بها تمّام حسّان، مستندًا لأن التّراكيب مبنية على التّعليق الّذي قال به عبد القاهر[1].يقول تمّام :" فالمعاني النّحوية وظائف للمباني الّتي يتكوّن منها المبنى الأكبر للسّياق"، "والكشف عن العلاقات السياقية –أو التعليق كما يسميه عبد القاهر– هو الغاية من الإعراب"، "وفي رأيي –كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال– أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية". والقرائن عنده –الّتي تتضافر وتفسّر التّركيب وأحواله الإعرابية– معنوية ولفظية عدتها عشرون، المعنوية هي: الإسناد، والتعدية، والغائية، والمعية، والظرفية، والتقوية، والملابسة، والتفسير، والإخراج، والخلاف، والنسبة، والتبعية. واللّفظية هي: العلامة الإعرابية، والرّتبة، والصّيغة، والمطابقة، والرّبط، والتّضامّ، والأداة،والتنغيم.

وأورد مثالًا بإعراب: ضرب زيد عمرًا، قال:" فإذا طلب إلينا مثلًا أن نعرب جملة مثل: (ضرب زيد عمرًا) نظرنا في الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَلَ)، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي، سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَلُ وافْعَل)، فهو يندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمَّى (الفعل). ومن هنا نبادر إلى القول بأن: "ضرب فعل ماضٍ"، ثمّ ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي: ... إلخ" ويستطرد بشرح قرائن الصّيغة الاسمية فيه، وعلامة الرّفع، والتّعليق بإسناده للفعل، وهكذا لبقية القرائن، ويفعل مثلها لإعراب (عمرا)، ثمّ تحدّث عن أنّ القول بهذه العلاقات الّتي سمّاها القرائن النّحوية: "ينفي عن النحو العربي: أ–كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق. ب– كل جدل من نوع ما لَجَّ فيه النحاة حول منطقية هذا (العمل) أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية الكلمات الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله مما ازدحمت به

1عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (تحقيق: محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط3 ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ص55. قال عبد القاهر:" واعلمْ أنك إذا رجعتَ إلى نفسِك علمتَ علْماً لا يعترضُه الشكُّ، أنْ لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ، وَيْبني بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يَجهلُه عاقلٌ ولا يخْفَى على أحدٍ منَ الناس".

كتب النحو دون طائل يكون تحته"[1]. وعقّب باحث في نظريته[2] بأنّها لم تأتِ بجديد على الرّغم من اجتهاد صاحبها وطول باعه في النّحو قديمه وجديده، قال الباحث: " أما عن القرائن الّتي أتى لها تمّام حسّن بتسميات جديدة فلم تكن غائبة عن النّحويين، وهي مذكورة في كتبهم بدون هذه الاصطلاحات" وأورد شواهد لصحة مقالته[3]. وأشاركه رأيه وتعجّبه من عالم موسوعي كتمّام حسّان يؤكد على فهم النّحاة العميق للتّعليق – فمدحه لعبد القاهر يشملهم– ثمّ يظنّ بهم العجز عن جمع هذه القرائن المعقّدة الّتي وضعها بديلاً للعامل، ولعلّه من أكثر النّاس إدراكًا لأنّ القول بالعامل يوصّل لما أراده دون تعقيد، ويأتي في حديث المنهج في المبحث التّالي ما انتهت له اللّسانيات الحديثة من رفع شأن المعنى وأثره في التّركيب على غير ما جاء في نظريته من إمكان التّحليل دون نظر في المعنى. وقد كثرت البحوث الّتي تناولت نظرية تضافر القرائن[4]، دون أن تفلح في إقامة حجتها بوضوح مقالة محمد أحمد عرفة المتقدّمة وقوتها في نقض رفض إبراهيم مصطفى للعامل.

وورد في أكثر من موضع اقتضاء العامل للمعمول، لكنّ فخر الدّين قباوة جعل من هذا الاقتضاء بديلاً في رأيه عن العوامل، وكما حاول تمّام حسّان ردّ أصول نظريته لعبد القاهر حاول فخر الدّين قباوة ردّها لابن يعيش، فقال بأن تفسير نظريته في قول ابن يعيش:" ألا ترى أنّ الضّرب والقتل يقتضيان مضروبًا ومقتولًا؟ وكلّ واحد من أفعال الحواسّ يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسّة؟ فالبصر يقتضي مبصَرًا، والشمّ يقتضي مشمومًا، والسّمع يقتضي مسموعًا"، ويشرح نظريته بأن المتكلّم "تكون مقتضياته حاضرة في أجهزة التّركيب لديه، فتنفتح الدّرة المرسومة في ذهنه تستدعي الوظائف والعلامات المحققة لحاجاتها، حتى تستوعب العبارة جميع المعمولات"[5]، وهذا الاقتضاء الّذي شرح من قبل وبيّنه قباوة هنا ليس بديلاً لعمل العوامل بل هو تفسير لكيفية عملها.

1تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص181، ص233.

2هو د.بهاء الدين عبد الله عبد الرحمن أستاذ مشارك في النحو بكلية الآداب جامعة الطّائف، سوريّ الجنسية. له صفحة بالشّابكة بموقع الألوكة بها سيرته وأبحاث له.(تصفّح حتى الثالثة والنّصف صباح الخميس 6يناير 2022م).

3 بهاء الدين عبد الله عبد الرحمن(د.)، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، مجلة كلّية اللّغة العربية بالمنصورة (جامعة الأزهر بمصر)، نوفمبر 2011م، ص 676 (البحث من ص617 إلى695).

4 وجدت بحوثاً عنها للماجستير والدكتوراه في جامعات مصرية وسودانية وسعودية وجزائرية، وأخرى في مجلّات جامعية لباحثين عددا، غالبهم ناصرها، وهناك من نقضها مثل د.بهاء الدين في بحثه المشار له أعلاه.

5 فخر الدين قباوة ، مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء، ط1، دار الفكر: دمشق: 2003، ص69 ، ص75.

وأقف أخيرًا مع ما سمّاه صاحبه بنظرية الحسّ اللّغويّ[1]، الّتي وصفها بحسّ العربيّ بالتّركيب أي صوغ المفردات لتشكيله، وحسّه بالحركات المناسبة آخر كلّ مفردة. ويشرح الحمّادي صاحب النّظرية الإعراب بقوله:" وشطرها الثّاني فيما يتعلّق بالإعراب، فيتمثّل في حسّ العربيّ بأوزان الحركات الإعرابية، أحسّ بالضمّة وثقل وزنها ممّا يصحبها من جهد صوتيّ وحركيّ في مطّ الشفتين، وبهذا جاءت على رأس الحركات، ولاءم حسّه بينها وبين الكلمة المحورية، ووجد الفتحة بما يصحبها من فتح الفم وتحريك الفكّ الأعلى حركة وسطية بين الضمّة والكسرة، فلاءم حسّه بينها وبين التكملات، أو الكلمات التي وقع عليها الفعل في الجمل السّابقة، أمّا الكسرة فبخفّتها ويسر الجهد فيها وعدم الحاجة في النّطق بها إلى أكثر من تحريك الشّفة السّفلى، فقد لاءمت أخفّ الكلمات، وهي الّتي وقعت مضافاً إليه "[2]، ونظريته كسابقتها في رأيي تفسّر لعمل العوامل وليست بديلا عنها، فالنّظام اللّغوي أو الملكة كما سمّاها ابن خلدون هي هذا الحسّ الّذي طلبه المربّون لأبنائهم حين كانوا يرسلونهم للبادية، ولا يمكن تفسيرها كتفسير الماء بالماء.

ويحسن الخروج من حديث العامل بما قاله صاحب (النّحو الوافي) مشاركًا أصحاب الرّؤى المذكورة القلق مما داخل النّحو من شوائب[3]، لكنّه تميّز عنهم بأناة في نقد المتقدّمين، وتقدير لهم، وطبّق مقاله في كتابه (النّحو الوافي) صاحب المكانة المشهودة. قال عن العامل:" وربّما اقتضانا الإنصاف وحبّ التيسير أن نميل إلى جانب نظرية العامل بنوعيه المعنويّ واللّفظيّ، وننصرف عن العامل بمعنى المتكلّم، ذلك أنّ العامل اللّفظي والمعنويّ يسهّل على المستعرب ومتعلّم اللّغة والنّاشئ فيها- أن يرى العامل إن كان حسّيًّا ويدركه إن كان معنويًّا، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحسّ ويدرك في سهولة وخفّة"[4].

المبحث الثّالث

مفاهيم ومناهج مستحدثة

1- أصول التّفكير النّحوي في اصطلاح علي أبو المكارم ومن تلاه:

1هو يوسف الحمادي، مصريّ، عرّف نفسه أول كتابه (النّحو في إطاره الصّحيح) بأنه درس في دار العلوم وعمل مستشاراً للّغة العربية بوزارة التّربية والتّعليم، ثمّ عمل بالجامعات بدار العلوم نفسها والأزهر وكليات المعلمين.

2يوسف الحمادي، النّحو في إطاره الصّحيح، مكتبة مصر، ط1 1990م، ص37، ص39.

3عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعرف، مصر، ط17، 2009م، ص4. وذكرها من قبل في رسالته (آراء في بعض الأصول النّحوية).

4عباس حسن، اللّغة العربية بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط1 1966م، ص190.

من أول المصطلحات المحدَثة مصطلح (أصول التّفكير النّحوي)هذا المصطلح الذي عنون به د.علي أبو المكارم كتابه في أصول النّحو، ووصفه بأنّه أعمّ من أصول النّحو، وأنه اصطلاح له دلالة تختلف اختلافا بعيدا عنه، شارحا له في أول كتابه بأنه: "دراسة الخطوط الرئيسية العامة الّتي سار عليها البحث النّحويّ، والّتي أثّرت في إنتاج النّحاة وفكرهم على السّواء، وهذه الخطوط العامة قديمة جدا في البحث النّحويّ، حتّى إنّ من الممكن أن نردّها إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النّحو العربيّ، أي أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثّاني؛ أمّا علم أصول النّحو فهو المحاولة المباشرة من النّحاة لدراسة هذه الخطوط الّتي اتّبِعت في الإنتاج النّحويّ"؛ إذن هو يفصل بين الاستدلال للأحكام، ودراسة هذا الاستدلال؛ فالأول التفكير والثّاني الأصول. لذا تقدّم الأول (أصول التفكير النّحويّ) على الثّاني (علم أصول النّحو)، وهو أكثر منه اتّساعاً، وموضوعية.

وراجع أبو المكارم في تناوله أصول التّفكير النّحوي مفاهيم القياس والاطّراد وإجراءات الاستقراء أو أسسه كما سمّاها. فعدّ للقياس مفهومين، أوّلهما شائع في البحث النّحوي في القرون الثّلاثة الأولى يرتكز على مدى اطّراد الظاهرة في النّصوص اللّغوية مروية أو مسموعة، وعدّ ما يطّرد قواعد ملتزمة، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللّغة عنها، ومنه قياس عبد الله بن أبي إسحاق الموصوف، وثانيهما:" عملية شكلية يتم عن طريقها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة" هو الذي ورد في علم أصول النّحو من القرن الرّابع الهجري وما تلاه. وفرّق كذلك بين السّماع والرّواية، وبنى على ذلك نقده للمنقول بكلٍّ منهما، فالأول تتبّع فيه من سمعوا من الأعراب، والمسموع منهم، وعليه قال بخطأ جزم السّيوطي باقتصار السّماع على أهل البادية، وخطأ مقولة قبائل وأماكن محدّدة اقتصر عليها السّماع، ناقلًا أسماء رواة سمع منهم أوائل اللغويين والنّحاة، واستشهادات مسموعة من قبائل عديدة. وانتقد وجهاً آخر وهو أن السّماع غفل عن الانتباه لأمرين: اختلاف المستويات اللّغوية، فخلط اللهجات مع اللغة المشتركة، والثاني تجاهلهم أثر البيئة التي انتقل لها المسموع عنهم، وأثر بعضهم في بعض. وانتقد الرواية في مرحلة التّلقي الشفاهي بأن الرّواة لم يكونوا في مرحلة واحدة من قوة الحفظ ودقّته، وفي مرحلة التّدوين بتصحيفٍ حدث للنّصوص.

وأدخل إجراءات قبول المسموعات والمرويات، ضمن حديثه في أسس الاستقراء، وراجع القواعد الموضوعة في: تحقيق نسبة الأقوال لقائليها، وتتبّع سند الروايات، ودراسة أحوال الرّواة، وتضافر الروايات وتواترها، وما سماه (النّقد الدّاخلي للنّصوص) وبيّنه في نقطتين هما مدى شيوع الظّواهر الصّوتية في

النّصوص، ومدى شيوع الظواهر التّركيبية فيها. ومن أهم وقفاته مراجعته لمفهوم الاطّراد في التفكير النّحوي – الذي يسميه أحيانا بالبحث النّحوي– منتقدًا أخذ االمتأخرين (بالغالب) و(الكثير)لا بكلّ ما سمع، وتأويلهم ما خالف قواعدهم، وساقه هذا لإفراد فصول للتأويل النّحويّ بتفاصيله، ثمّ لكتاب آخر توسّع فيه في تحليل عيوب النقل والاستقراء عند النّحاة، سماه(تقويم التّفكير النّحوي)، ركّز فيه على ثلاث قضايا: الخلط بين مستويات الأداء اللّغويّ، والتناول الجزئي للظواهر ثمّ تعميم القواعد المبنية عليه، وتداخل المناهج في البحث النّحوي[1].

خلاصة الأمر كما عبّر عنها في خاتمة بحثه تمثّلت في أن الانتقال لأصول النّحو من أصول التّفكير النّحوي حرّف مفاهيم وإجراءات تحتاج تعديلاً، أوجز بعضها فيما تقدّم، ثمّ ذكر أنّه حدّد دور الاستقراء وصحّح مفهوم القياس، ووضّح علاقة التّعليل بالتقعيد[2]. ومع ما في الكتاب من أفكار جديدة، وما بيّنه من أصول التّفكير النّحوي إلا أنّ علم أصول النّحو يمكن أن يستوعبها، وتكون تطويراً فيه لا خروجاً عليه بمصطلح جديد، فقد اضطرّ لاستخدام مفردات الأصول من سماع وقياس واستصحاب واستحسان، وما تفرّع منها من العلل وأنواعها، ومن التّأويل وأحوال النّاقلين ونحوها من مصطلحات أصول النّحو، ولا ينتقص من إضافاته أن تكون تطويراً لعلم موجود.

وفي عام 2003م نشر العراقي علي مزهر الياسري رسالته للدكتوراه الّتي أجيزت في 1985م، وهي قريبة من عنوان دراسة أبي المكارم، جاءت بعنوان (الفكر النّحويّ عند العرب أصوله ومناهجه)[3]، عرّف صاحبها بموضوعه:" البحث في الأصول الفكرية الّتي اعتمد عليها النّحاة في تناول المادة اللّغوية، والأساليب الّتي كانوا يستنبطون بها قواعد اللّغة وقوانينها، ثم النّظر في المشكلات الّتي أدّت إليها طرق استعمال الأصول واجتهاد النّحاة في الاقتباس من مناهج العلوم العقلية والتّطبيقية وتنفيذها في الدّرس النّحوي"،

---

[1]انظر: علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحويّ، دار غريب، القاهرة، 2006م، ص17، 27، 32–64. و: تقويم الفكر النّحويّ، دار غريب للنشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 2005م.

[2]انظر خاتمة كتاب على أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ص315–319..

[3]على مزهر محمد الياسري (د.) أستاذ جامعي وشاعر عراقي، ولد في 1945م بالعراق، ونال الدكتوراه في 1985م، وكان عضوا بمجلس اتحاد الأدباء، ونقابة الصحفيين بالعراق (https//e3rabi.com التصفح :2020/8/5م الساعة 8:30، نشرت في 2020/6/5م). وانظر بحثه: الفكر النّحوي عند العرب، الدّار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003م، ص10، 200– 276، 425–426

وتوسّع الباحث في التّعريفات والشّروح بتفاصيل صعّبت عليه التعمّق والتّجديد، فتابع آراء أبي المكارم وغيره في نقد مخرجات علم أصول النّحو ونظرية العامل، فذكر اضطراب الأصول النّحوية وأتى بشواهد على ذلك من القواعد، وذكر خلال ذلك قضية الكثرة والاطّراد، وفي الختام دعا لإعادة النّظر في بعض الأبواب النّحوية.

2- التوسّع في حصر المصطلحات وتحرير مفاهيمها:

توسّع باحثون في شأن تحديد المصطلحات وتحرير مفاهيمها، ومن نماذج ذلك ما ورد في رسالة ماجستير للعراقي نزار الحميداوي عن الأحكام التّقويمية في النّحو العربي، عرض فيها لأحكام القبول والردّ في النّحو، وقسمها لخمسة أقسام فرعية، ثلاثة للمقبول يشملها: القياس والكثير والحسن، واثنين للمردود يشملهما المردود ردًّا قطعيًا والمردود ردًّا غير قطعيّ[1]، فيها اثنان وخمسون حكماً، شرح المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ لكلٍّ منها، مع ذكر أمثلة لوروده في كتب النّحو، ونوع الألفاظ التي ورد بها. وقد حرص على تمييز كلّ حكم عن بقية الأحكام، لكنه أفرط في ذلك، فاجتهد في التفريق بين أحكام تكاد تتطابق مفاهيمها، ففرّق في القياس بين الواجب والأصل والمختار، وفي المردود ردًّا قطعيًا فرّق بين الممنوع والفاسد واللّحن والباطل[2]، وهي عندي أوصاف لشيء واحد، لذلك نجدها تجتمع أحيانًا في الحكم على تركيب أو بنية، كما مثّل هو نفسه في عدد من المواضع مثل "الغالب الّذي هو حدّ الكلام"، و"الأغلب الأكثر"، و" لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذّ المنكر في القياس"، "وهو غريب شاذّ"[3].

وظهر التّوسّع في تحرير المفاهيم في مؤلّفات عديدة، مثل التّعليل الذي كان موضوعا لرسالة دكتوراه للأردني حسن الملخ[4]بالجامعة الأردنية، والشّذوذ النّحويّ الذي كان موضوع دكتوراه بجامعة الكويت للفلسطينيّ فتحي عبد الفتاح الدّجني[5]، وظهرت مؤلّفات في مصطلحات أصولية أخرى، فصّل الباحثون في بيانها، وبحث بعضهم في تطبيقها في كتب النّحو أو عند نحويّ معيّن، ومن ذلك مصطلح الاستدلال

1نزار بنيان شمكلي صمد الحميداوي، الأحكام التقويمية في النّحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م، ص: 23، 63، 95 و: 137، 187.

2انظر السّابق نفسه، ص43، 47، 52 و :205، 210، 212، 214.

3انظر السّابق نفسه، ص75، 174(مثلها كثير في كتاب سيبويه، يؤكد ما ذهبنا إليه من تعدد الأوصاف للموصوف).

4حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التّعليل في النّحو العربيّ بين القدامى والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.

5فتحي عبد الفتاح الدّجني، ظاهرة الشذوذ في النّحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974م.

النّحويّ، وهو ممّا لم يشع في كتب المتقدّمين، فلم يظهر عند ابن جنّي، ولا في اللّمع عند الأنباريّ وإن ذكره السّيوطيّ مرّة في (الاقتراح) في معرض حديثه عن فساد الاعتبار في قوادح العلّة[1].

وقد ناقش باحث رسالة دكتوراه بجامعة حلب بسوريا عام 1993م بعنوان: (الاستدلال النّحويّ في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النّحو)، بيّن فيها مفهوم الاستدلال عند الفقهاء والمتكلّمين والمناطقة، ثمّ تحدّث عن الاستدلال عند النّحاة، ولم يذكر تعريفا للاستدلال عند النّحاة بل دخل في الحديث عن طرائقهم في الاستدلال قبل سيبويه، ثم انتقل لطرائقه عند سيبويه، مبتدئًا بقوله: "السماع: وهو أول أصول الاستدلال عند النّحاة"[2]، فهو يطابق في عبارته أصول الاستدلال بأصول النّحو، فالاستدلال لاستعمال الأصول، وقال بأن النّحاة اعتمدوا مفهوم الفقهاء للاستدلال لا مفهوم المتكلّمين ولا المناطقة، ولعلّه اكتفى ببيان المفهوم عند الفقهاء بقوله:" الاستدلال لغة طلب الدّليل، ويطلق في العرف على إقامة الدّليل مطلقًا من نصٍّ أو إجماع أو غيرهما". ويشبهه في المفهوم بحث نشر بعده بثلاثة عقود في الجزائر بعنوان(الاستدلال النّحوي وطرقه عند السّيوطيّ)[3]، فصرّح صاحبه بمفهوم الاستدلال النّحوي بقوله: "يقصد باستعماله البسيط استعمال الأدلّة النّحوية من سماع وقياس واستصحاب حال"، وتعدّدت البحوث عن الاستدلال، لكن بلغ الأمر غايته عند محمد عبدالعزيز عبد الدّائم الذي وضع عنوانا فرعياً لكتابه في أصول النّحو (بناء معاصر لعلم الاستدلال اللّغويّ)، فهو كذلك يجعل الاستدلال باستعمال الأدلّة، لكنّه كان أكثر شرحًا للمفهوم، وموازنته مع ما يقاربه، فوضع في مداخله تعريفاً معمّقًا بمصطلحات: (التّقعيد، والاستنباط، والاستدلال، والاستنتاج، والاحتجاج، والاستشهاد)[4].

وتعدّدت المؤلّفات والرّسائل العلمية في بيان مفاهيم الأصول، والأحكام، وتطبيق النّحاة لها، بما يمكن عدّه ظاهرة من ظواهر تجديد النّحو وأصوله عند المعاصرين.

---

[1] انظر السّيوطيّ، الاقتراح، ذكره في معرض حديثه عن فساد الاعتبار في قوادح القياس.

[2] أمان الدّين حتحات، الاستدلال النّحويّ عند سيبويه، جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1993م (رسالة دكتوراه غير منشورة بإشراف عميد الكلّية أ.د. مصطفى جطل)، ص38. وانظر ص 7 و ص 478.

[3] سليم عواريب(د.)، الاستدلال النّحوي وطرقه عند السّيوطيّ من الدليل النّحويّ إلى الدّليل الجدليّ دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، بحث منشور بمجلة الذّاكرة، الصّادرة عن جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، مجلد 8، عدد2، سنة 2020م.

[4] محمد عبد العزيز عبد الدّائم، أصول النّحو العربيّ النّظرية والمنهج، بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغويّ، جدّة، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز،1441هـ 2019م، ص29- 42.

3- النّظام النّحويّ:

سبق ظهور مفردة النّظرية في النّحو ظهور عبارة (النّظام النّحوي)، وكلمة النّظام جاءت في المعاجم بمعنى العادة، والهدى، وفي المعاجم الحديثة بمعنى النّهج وَالتَّرْتِيب والاتّساق ومجموعة عناصر مرتبطة وظيفيًّا[1]، ويذكّر النّظام النّحوي بهذا المفهوم بكلمة ابن جنّي (النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب)[2] بمعنى عادتهم ومعهود كلامهم، فالنّظام النّحويّ على ذلك هو النّحو. ووردت العبارة عند المعاصرين في كتب مترجمة أول الأمر، فعند ذكر (فندريس) لأسماء أفعال أمر قال بعدها:" فتلك صيغ أمرية لا تدخل في النظام النحوي للفعل"[3]، ثمّ ذكرها مرات أخرى بالمعنى نفسه، وفي كتاب ماريو باي المترجم باسم (أسس علم اللّغة) جاءت العبارة في حديثه عن النّحو والصّرف:" وفي معظم اللغات الغربية الحديثة يوجد مزيج من كلام الفرعين، وهو مزيج غير محتاج إليه في بعض الأحيان، وفي الجملة الإنجليزية John hit George، إنه فقط النظام النحوي الذي يدل السامع على الضارب وعلى المضروب»[4]. وواضح أنه يتحدث عن تحليل معهود التركيب، وبهذا المعنى تقريبا استخدمها شوقي ضيف موازنا بين كلام لعبد الجبار الجبائي وعبد القاهر الجرجاني في الفصاحة، بأنّ عبد الجبّار:" يقترب بوضوح من عبد القاهر في تفسيره للنظم في كتابه دلائل الإعجاز، إذ يشير في صراحة إلى الخصائص النحوية وما ترسم من فروق في الكلام، أو بعبارة أدق يريد-كما أراد عبد القاهر- النظام النحوي للكلام."[5].

وأورد تمّام حسّان العبارة، مع شرح لما يقصده بالنّظام النّحوي، وشرح قبله مكونات النّظام الصوتي والنّظام الصّرفي بقوله:" قلنا من قبل: إن النظام النحوي للغة العربية الفصحى ينبني على الأسس الآتية:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.

2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ.

1انظر: ابن منظور، لسان العرب، باب الميم فصل النون مادة نظم، وإبراهيم أنيس وآخرون المعجم الوسيط مادة نظم، ص 933/2، وأحمد مختار عمر، اللغة العربية المعاصرة، ص2236/3.

2ابن جنّي، الخصائص، 35/1.

3جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950، ص147.

4أحمد مختار عمر، أسس علم اللغة، عالم الكتب، ط8، 1998م، ص54.

5شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي- عصر الدّول والإمارات، دار المعارف مصر، ط1، 1960م، 5/ 541.

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص "وتحتها فروع", والنسبة "وتحتها فروع", والتبعية "وتحتها فروع أيضًا", وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

4- ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف، وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظية.

5- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده."[1]

وفي كلّ هذه الاستخدامات للنّظام النّحويّ لا نجد قصدًا لأصول النّحو، أو شمولاً لها، لكن جاءت دراسة للباحثة إيمان عثمان الفكي[2] بعنوان (النّظام النّحويّ للّغة العربية)، منطلقة من تعريف تمّام حسّان، ثمّ اتّسعت دراستها لتشمل السّماع والقياس والإجماع والاستصحاب وسمّتها أسس دراسة النّحو العربيّ، فيفهم شمول النّظام النّحويّ لهذه الأسس لكنّها لم تورد عبارة النّظام النّحويّ في كل حديثها عن الأسس، وظهر تأثرها بتمّام حسّان في التّعليقات على القضايا مثل الأصل والفرع، وتعابير مثل العلاقات الصوتية والعلاقات الصّرفية والعلاقات المعنوية، وفي رجوعها لكتابه في تحديد مفاهيم عديدة[3]. وانتهى الأمر عندها إلى ما سبق من أنّ النّظام النّحويّ يقصد به مكونات الجملة وعلاقة مفرداتها وطريقة تركيبها وضمّ بعضها لبعض لأداء المعاني، وأن هذا يتمّ وفق نظام محكم. وكانت الدراسة في إطار علم اللغة الحديث، الّذي حاول بعض من تبنّوا نظرياته القول بأن اللّغة العربية الفصيحة لا أصل لها، ولا نظام حقيقي فيها، فقد تقدّم حديث إبراهيم أنيس عن أنّ الإعراب قصة متوّهمة، وكلام تمّام حسّان عن أن العامل خرافة. ونجد مقابلهم علماء مثل أ.د. عبده الراجحي، الّذي يرى "أنّ الاتّصال بالتراث من ناحية، والاتّصال بالمنهج الحديث في تطوّره من ناحية أخرى، واجب علميّ، وواجب قوميّ، لا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف"[4].

4- المنهج النّحوي:

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، 178.

[2] إيمان عثمان الفكي إبراهيم(د.) باحثة سودانية، وأستاذ علم اللغة المساعد بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسّودان وجامعة القصيم بالسّعودية، ناقشت رسالتها للدكتوراه عن النّظام النّحويّ للّغة العربية عام 2006م.

[3] إيمان عثمان الفكي، النّظام النّحويّ للّغة العربية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 2006م، ص60-176،112، 188، 205، 207، وغيرها.

[4] عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، دار النّهضة العربية بيروت، ط1، 1979م، ص7.

المنهج في اللّغة الطريق الواضح، وفي تعريف المنهج العلمي يجتمع مع الوضوح الانتظام، فعرّف بأنّه: "خُطَّة منظّمة لعدَّة عمليّات ذهنيَّة أو حسيَّة بُغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها"[1]. وقد تلت عبارة المنهج النّحوي عبارة النظام النّحويّ في الظهور، فظهر عنوان (بحث في المنهج) مع عبارة (النحو العربي) لعبده الرّاجحي في كتابه المطبوع 1979م، وعبده الرّاجحي من متقدمي من تحدثوا عن رؤية كاملة للنّحو العربيّ من المعاصرين، رؤية تربط عملية الاستدلال والاحتجاج(الأصول)واستنباط القواعد مع الاستعمال والبيئة الّتي تتفاعل فيها عمليات التقعيد والتّأصيل، وقد قال بوجود فكر كلّيّ واعٍ منذ بدايات النشأة، لذلك لم يقبل بقصر أسباب نشأة النّحو على تقويم اللّحن:" وإنّما نشأ لهدف آخر كان هدفاً واحدًا للعلوم الّتي تزامنت في النشأة في ذلك الوقت، وهو محاولة (فهم) النصّ القرآني الكريم. والفرق شاسع بين أن تضع قانوناً أو معايير لضبط اللّغة وحفظ الألسنة من اللّحن، وأن تحاول فهم معاني الكلام، لأنّ الفهم طريق لا نهاية لها". وتحدّث عن المناخ العام الّذي نشأ فيه النّحو مع بقية العلوم الإسلامية كالقراءات والكلام والفقه وأصوله، قال:" خلاصة القول أنّ المنهج النّحويّ لم يكن نقلًا محضًا ولم يكن عقلًا محضًا. من هنا كانت دعوتنا لتلمّس مصادر هذا المنهج في داخل البيئة الإسلامية، وليس خارجها"[2].

ولتمييز المنهج النّحويّ العربي حرص عبده الرّاجحي على بيان المنهج المقابل عند الغربيين لاتّباعه من نحاة عرب حكموا به على النّحو العربي وأصول بنائه واستدلاله، فوضّح منهج أئمة البنيويين: دي سوسير، وإدوارد سابير، وبلومفيلد، القائم على الوصفية الشكلية الّتي أسّست لها كلمة دي سوسير:"إنّ موضوع علم اللّغة الصحيح والوحيد هو اللّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها". وحديث سابير عن أن الأشكال اللغوية تدرس في ذاتها، والأشكال تعني بنية التركيب دون النظر لعامل آخر (يعني المعنى) وجاء بلومفيلد بانتقاد المعيارية، وأن دراسة اللغة ينبغي أن تكون استقرائية لا غير، وأن الحدث الكلامي استجابة لمثير، فالتصرفات الإنسانية جزء من اطّراد العلة والأثر، وهي تشبه ما يلحظ في درس الطبيعة أو الكيمياء، وأن تقرير المعاني أضعف نقطة في دراسة اللغة. وعلى هدى هؤلاء الثلاثة سارت الدراسات الوصفية حتى جاءت مدرسة تشومسكي.

---

[1] انظر: ابن دريد، جمهرة اللّغة، 498/1 – الجوهري، الصّحاح، 346/1– إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، 957/2– أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربية المعاصرة،2290/3– 2291.

2عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث، ص19–20و 23–59 (وانظر البحث كله ببابيه، فالعرض لخلاصته).

وكان موقف المناهج الوصفية – كما بيّنه عبده الراجحي – مما سمّوه النحو التقليدي موقف إنكار واتهام، ويصفونه بالذاتية مقابل موضوعية منهجهم، بسبب انطلاقه من المعنى، وأنه يهتم بالتعليل، وأنه لم يميّز بين اللغة المكتوبة والمنطوقة، وأنه خلط بين مستويات التحليل (الصوتي و الصرفي و التركيبي)، كل هذا كان موجها للنحو التقليدي الغربي المبني على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اللاتينية. ونقل الدارسون العرب لعلم اللغة الحديث هذه الانتقادات للنحو العربي، فاتهموه بالتأثر بالمنطق الأرسطي منذ بدايته، وأنه قعّد للغة مخصوصة هي لغة الشعر والقرآن لا العربية كما يتحدثها أصحابها، فوضعوا القواعد على هذه النصوص المختارة، وتلخص هذه الرؤى كلمة د. محمد كامل حسين:" ولا نقرّهم على أنّ كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب و متناقض، والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما لم يرد خطأ . فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيّدوا به"[1]، وردّ عبده الراجحي هذه الاتّهامات، مثبتاً أن النحو العربي فيه اتجاه وصفي ظهر في الاتّصال المباشر بالاستعمال اللّغوي، وأوّل منتجاته في ضبط النصّ القرآني مع أبي الأسود كان عملا وصفياً، وأنّ الأحكام فيه بنيت في غالبها على الاستعمال كما يظهر في كتاب سيبويه، كذلك القواعد العامة أو الكلية كان مردّها لكثرة الاستعمال، وغير ذلك.

ثمّ تتبّع المقولات الكبرى لأرسطو وقارنها بما يقابلها في النحو العربي وأصوله وأكّد معارضتها له، وعدم صدق دعوى أنّه قام على المنطق الأرسطي. فبدأ بالتحري التاريخي لصلة الخليل وسيبويه بترجمات أرسطو، مثبتاً أنّ الترجمات الأولى كانت بعد وفاة الخليل وسيبويه بزمن، ورفض النحويين للمنطق الأرسطي كما ظهر في مناظرة أبي سعيد السّيرافي مع متى بن يونس، أما مقارنة المقولات فشملت الحديث عن: التعريف، والتعليل، وآراء أرسطو في بعض ظواهر اللغة، وأثبت بالمقارنة الاختلاف في الغاية والطريقة بين مقولات أرسطو والنحو العربي.

وبعد عرض هذا المنهج يخلص عبده الرّاجحي لأنّ المنهج الوصفي الّذي قامت عليه البنيوية غير صالح لدراسة اللّغة الإنسانية، وأنّ ربط اللّغة بالعمليات العقلية قد أفضى إلى نتائج مهمة في تأسيس المنهج التّحويلي عند تشومسكي، وأنّ النّقد الّذي وجّهه الوصفيون إلى النّحو التّقليدي – وانتقل مع المبتعثين العرب

[1] نقله عبده الراجحي في بحثه المتقدّم عن: محمد كامل حسين، أصول علم اللّغة، مجمع اللّغة العربية، مجموعة البحوث والمحاورات الدورة 26، ص145– 179.

للنّحو العربي– لا يقبل به تشومسكي. وأكّد الرّاجحي رؤيته هذه في دراسة تالية زاد فيها أنّ نقد البنيويين للنّحو العربي يخالف منهجهم نفسه، لأنّ العقل بمقتضى العلم مصدر الأحداث الكلامية، فكيف يبعد عن التّحليل اللّغوي؟ والمعنى بداية التّحليل اللّغويّ وغايته، وبما أنّ المعاني في العمق فلا مندوحة عن التّقدير ولا عن التّعليل، ومن ثمّ فإنّ الوصف اللّغوي لا يمكن أن يتوقف عند السّؤال ب(ما؟) و(كيف؟)، بل لا بد من السؤال ب(لِمَ؟)[1]. وبيّن ما يراه الوصفيون ضعفاً في النّحو العربي تحوّل لميزة أصيلة في النّحو التّحويلي، وذلك في قضايا: الأصلية والفرعية، والعامل النّحويّ، وقواعد الحذف، والزّيادة والإقحام، وإعادة التّرتيب. فالتّحويليون يقرّرون أنّ النّحو ينبغي أن يربط بين البنية العميقة وبنية السّطح، والعميقة تمثّل العملية العقلية أو النّاحية الإدراكية في اللّغة (Conceptual Structure) ودراسة هذه البنية تقتضي فهم علاقات التأثير والتأثّر وهي مضمون نظرية العامل[2].

وعلى خطى عبده الرّاجحي سار محمد عبد الفتّاح الخطيب صاحب (ضوابط الفكر النّحوي)الّذي كان رسالته للدكتوراه المجازة في أغسطس 2006م، المنشورة كتاباً آخر العام نفسه؛ فوافق الرّاجحي في منطلقات وضع النّحو نافياً أن يكون اللّحن سببه– وهي رؤية الرّاجحي السّابقة– بل منطلقاته هي الفهم والإفهام، والكشف عن النّظام اللّغويّ في تعليق الكلم بعضه ببعض وما يتّصل به، وذكر منطلقاً ثالثاً سمّاه (ثنائية القاعدة والاستعمال)، إذ كان من شواغلهم اكتشاف طرق التّصرّف في اللّغة، والتوسّع في إجرائها على غير الوجه، ففرّقوا بين اللّغة والكلام (الاستعمال).

وقدّم إضافات في مسألة المنهج، وضّح في بدايتها ما يعنيه بالمنهج، وهو:" طرائق علمائنا النّحاة في الاهتداء إلى سنن العرب في كلامها، ومعهود خطابها، وصفاً وتقعيداً"، مؤكّداً على وعي النّحاة المتقدّمين بالمنهج، فقد انطلقوا "من أسس منهجية كانت قائمة في أذهانهم، استظهروها وصدروا عنها، وإن لم يعنوا بإيضاحها عنايتهم بإجراءات التّحليل النّحويّ". وابتدأ بعد هذه المنطلقات الفكرية بشرح الضوابط المنهجية[3]. وردّ اتّهامات لبعض المعاصرين كما فعل شيخه الرّاجحيّ، لا سيّما قولهم بضعف مصادر الاستقراء، وأكّد بقواعد في التثبّت ذكر منها خمساً وعشرين قاعدة وعددا من أوصاف توثيق الرّواة المأخوذ عنهم كلام

[1] عبده الرّاجحي، النّظريات اللّغوية المعاصرة وموقفها من العربية، محاضرة قدمت في النّادي الأدبي في الرياض 1407هـ ، ثمّ نشرت في كتاب جمع بحوثاً باسم (تمّام حسّان رائدا لغوياً) ، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002م، ص239– 257.

[2] انظر: عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، ص143–ى156.

[3] انظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط لفكر النّحوي، 1/ 50–66، 80، 176، 206– 221، 249–256.

العرب، وقال في منهجية الاستشهاد:" النّاظر في مناهج العلم في الفكر الإسلامي يدرك حقيقة لا تخطئها العين أنّ العلم عند علماء المسلمين ما هو إلّا تاريخٌ طويل لطلب الدّليل، فالعلم إمّا أن يكون نقلاً صادقاً عن معصوم، وإمّا أن يكون قولاً صحّحته العقول" فالاستدلال سمة للمعرفة الإسلامية. والاستقراء قام على أصول أربعة: أولاً– تحديد من تؤخذ عنهم اللغة، ثانياً– تحديد المستوى اللغوي الذي يختار منه المسموع، ثالثاً– تحديد الإطار الزمني للمسموع، رابعاً– تحديد الإطار المكاني يمن يحتج بكلامهم من العرب.

وما أورده في الاستقراء كان بداية للضوابط المنهجية للنّحو عنده، وهي: الاستقراء والقياس والتّعليل، واستطرد في الاستقراء استطرادا طويلاً(215صفحة)، مفصّلاً فيه ما أوردته كتب الأصول في النّقل، جامعا من عدد من كتب النّحو القواعد الأصولية المتّصلة بالاستدلال بالسّماع، رابطاً القواعد بطرق الاستدلال بها، مورداً لها في سياق كل جزئية وتفريع. وسار في شرح القياس بما سار به في الاستقراء من تفريع وإيراد للقواعد الأصولية لكنّه أقلّ استطرادا مما فعله في النّقل، فجاء في (85 صفحة)، وحدّد ثلاثة ضوابط جامعة في قياس النّصوص هي: أولاً– الأحكام النحوية لا تثبت بقياس وإنما تثبت بالنقل، ثانياً– لا يجوز القياس فيما يَرِدُّ المسموعَ أو المفهومَ من كلام العرب، ثالثاً–قيام القياس على الكثير المطّرد، مؤكّداً على أهمية التّمييز بين ما شاع في اللّسان العربي وبين الظّواهر الشّاذّة، مستدركاً أنّهم مع ذلك لا يعادون القليل النّادر، وصحّح –حسب رأيه– فهم أنّ الكثرة والقلة عددية، بل هي في رأيه: "كثرة نظائره الموافقة للأصول العامة"، وأرجع شرح ذلك لما هو موجود في كتب الأصول مثل الخصائص لابن جنّي والاقتراح للسيوطيّ[1]. وربط حديثه في القياس بما يردّ به الخارج عنه بالتّأويل أو الحكم بالشذوذ أو الضّرورة، جامعاً ما ورد فيها من ضوابط وقواعد توجيه من كتب النّحو. ومن أبرز إضافات الخطيب بعد قواعد الاستقراء والقياس إفراده التّعليل بباب مستقلّ عن القياس، إذ جعل الأنباريّ والسّيوطيّ العلّة جزءًا من القياس، وقد سبقه لذلك محمد عيد وحسين الملخ وأشار هو نفسه لسبق العكبري في كتابه اللّباب[2]. وعلى الرّغم من الحديث عن الإضافات والربط بعلم اللّغة الحديث وغيره نجد مجمل الحديث عن المنهج إعادة لما قال به ابن جنّي والأنباري في

[1] الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، 432– 467، وانظر ابن جنّي، الخصائص، 117/1، والسّيوطيّ في الاقتراح،84.

[2] محمد عيد في كتابه أصول النّحو العربي، والملخ نظرية التّعليل في النّحو العربي، كتاب العكبري اللّباب في علل البناء والإعراب، وثلاثتها من مراجع هذا البحث.

أصول النّحو، والإضافات المحدودة كانت تدور حول هذه الأصول وتطبيقاتها في الخلاف والمناظرات وشرح المسائل، والردّ على الطّاعنين والمشكّكين.

5- النّظرية النّحوية:

لم يستخدم علماء النّحو المتقدّمون مفردة النّظرية، ولم توردها المعاجم القديمة، وأورد عدد من المعاصرين المصطلح في عنوانات كتبهم[1]،وورد في المعجم الوسيط:"(النظرية) قَضِيَّة تثبت ببرهان (مو) و (فِي الفلسفة) طَائِفَة من الآراء تفسر بهَا بعض الوقائع العلمية أَو الفنية"[2]، وأورد محمد عبد العزيز عبد الدّائم تعريفًا كهذا، مع بيان مسارها من الفرض للنّظرية للقانون، فإذا ثبتت صحة النّتائج بالتّجربة والاختبار صارت الفرضية نظرية، فإذا قام الدّليل القطعيّ على صحة النّظرية تصبح قانوناً، ونقل تعريف (يالمسلاف) للنظرية اللّغوية بأنّها:" نظام استنتاجيّ يستخدم فقط لتقدير الاحتمالات الّتي تنتج عن مقدّمتها"[3]، وخصّص المفهوم في بحثه عن نظرية الصّرف العربي المنشور قبل كتابه النّظرية اللّغوية، قال:" الطريقة الّتي يتّخذها أهل كل فنّ لمعالجة فنّهم هي ما يعرف اصطلاحًا بالنّظرية، ويمكن كذلك أن يسمى المنهج بالنّظرية في الصّرف، مثلما يسمى العامل بنظرية النّحو العربي"[4]؛وعرّفها الخطيب بقوله:" فالنّظرية تطلق في الفكر النّحويّ على عملية اكتشاف وسائل التّرابط بين القضايا اللّغوية ومسائلها وأحكامها وظواهرها، والأصول المتحكّمة في (سنن العرب في كلامها) و(معهود خطابها)، وسبرها وتحليلها ومدارستها من خلال ضوابطها المتعدّدة"[5]، وزاد

---

[1]مثل: نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللّغويّ الحديث لنهاد الموسى، ونظريات في اللّغة لأنيس فريحة، وعناصر النّظرية النّحوية في كتاب سيبويه لسعيد بحيري، و19 كتاباً مثلها لنحاة من: مصر والأردن ولبنان والعراق وسوريا والجزائر وتونس.

[2]إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدّعوة، القاهرة، مادة نظر ، 932/2. و(مو)من رموزه، يعني: (مولّد).

[3]محمد عبد العزيز عبد الدّائم، النّظرية اللّغوية، 18.

[4]محمد عبد العزيز عبد الدّائم، نظرية الصّرف العربي –دراسة في المفهوم والمنهج، بحث منشور في مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية 21 الرّسالة 158، 1422هـ 2001م، ص12.

[5]محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحويّ،1/ 193.

ببيان عمل المنظر النّحوي: باقتراح نسق ينتظمها، وتمييز أصل تقوم عليه من فرع قد ينخرم، وأن كل مجموعة ضوابط وأصول في حقل بعينه يمكن أن تشكّل نظرية، مثل نظرية العامل، ونظرية التّعليل، وهكذا. فالنّظرية النّحوية عنده هي الضّوابط الكلّية المفسّرة لأحكامه والمعلّلة لها. وهذا المفهوم ينطبق على أصول النّحو، فهي أدلّته التّي يتوصّل بها لأحكامه وتفسّر بها ويستدلّ عليها ويحتجّ بها ويرجّح. ويتوافق المفهوم مع ما أورده جيفري بول[1]في كتابه النّظرية النّحوية عن تشومسكي: "إنّ علينا أن نبحث في اللّغة مستخدمين أساليب البحث في العلوم الطبيعية، في صياغة الفرضيات واختبار صحّتها، بمقابلتها بالمعطيات وأن نقيم نظريتنا أبسط ما يمكن أن تكون عليه ما دامت تعطينا التنبّؤات الصحيحة"، "إنّ البشر لهم طريقة في التّحدّث بلغتهم وفهمها، ونحن بصدد بناء نظرية عن تلك القدرة ، وهذه النّظرية إمّا أن تكون صحيحة وإمّا أن تصف بشكل صحيح الطريقة الّتي يتكلّم بها النّاس لغتهم فعلًا"[2] ، وهي بحسب تعبيره تعطينا التنبّؤات الصّحيحة، وذكر في كتابه نظريات فرعية مثل نظرية العمل (Government Theory) ونظرية الرّبط (Pending theory)، وغيرها.

ونقف مع بعض العلماء لإظهار بيان المعاصرين للنّظرية النّحوية، ومدى عدّ عملهم امتدادا لتجديد أصول النّحو، ومدى سيطرة العولمة اللغوية عليهم، وأعني بالعولمة هنا دخول النظريات اللغوية الحديثة الداعية للتعامل مع اللغات مجتمعة بقواعد كلية، أو مناهج نظر كلية جامعة. وقد تقدّم ذكر عبده الرّاجحي في كتابه (النّحو العربي والدّرس اللّغويّ الحديث)، الّذي فصّل فيه عن المنهج وأشار لوجود نظرية للنّحو العربي يدعو الباحثين لاستخراجها[3]، وفي بحث نهاد الموسى(نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللّغويّ الحديث) يقرّر من عنوانه وجود النّظرية، وقد انقسم الباحثون بين مقرّين بوجودها ومنكرين أو متحفظين. فممّن أقرّ بوجود النّظرية وشرحها وفصّل فيها غير الرّاجحي والموسى: عبد الرحمان[4] الحاج صالح، وحسن خميس الملخ، ومحمد الشّاوش، ومحمد عبد العزيز عبد الدائم، ومحمد عبد الفتّاح الخطيب؛

1دكتور اللسانيات – جامعة هارفارد بالولايات المتحدة، وأستاذ اللسانيات في جامعة نيوكاسل ببريطانيا (من كتابه المترجم).

2جيفري بول، النّظرية النّحوية (ترجمة مرتضى جواد باقر)، المنظمة العربية للتّرجمة، بيروت، 2009م، ص29، 32.

[3]انظر فقرات (المنهج النّحوي) في هذا المبحث.

[4]هكذا يكتبها المغاربة.

ISSN: 2709-5312

وممّن أنكروها أو تحفظوا عليها: عبد القادر الفاسي الفهري، وسعيد بحيري، وكمال شاهين، مع أن لكلٍّ من الأخيرين كتابًا في عنوانه النّظرية النّحوية العربية[1].

وفي عام 1999م ناقش محمد الشّاوش أطروحته للدكتوراه ببلده تونس بجامعة منوبة بعنوان (أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية العربية – تأسيس علم النّصّ)، ومن المفارقات أن المشرف عليه عبد القادر الفاسي المهيري يتحفّظ في كتبه الصادرة منذ أول ثمانينات القرن الماضي على وجود نظرية نحوية عربية، ومع ذلك قدّم للكتاب بعد إشرافه على صاحبه واصفًا عمل الشّاوش بأنّه: "أقام الدّليل أن في النظرية النحوية العربية أسسًا وقواعد يتوفر فيها من الشمول والملاءمة ما يجعلها كاشفة عن الخصائص التى تميّز بها الأبنية النصيّة الخطابية التي تشترك فيها مع سائر الظواهر اللغوية"[2]، ويؤكد وصف المهيري للكتاب ما حمله عنوانه من تركيز على تحليل الخطاب لا النظرية النحوية، ولكن جعل أساس تحليل الخطاب هو النظرية النحوية العربية، لذا اهتمَّ ببيانها، فقرّر أولاً وجودها، ثم بيَّن عناصرها، وذلك في مواضع عديدة من بحثه، منها ما في عنوانات مباحث مثل:(قدرة بعض المفاهيم النظرية في النحو العربي على استيعاب نصّ الخطاب) و (الجملة في النظرية النحوية العربية) ، ولا يكاد يخلو فصل من بيان في جوانب من النظرية.

وتظهر خلاصة رؤية الشاوش للنظرية النحوية العربية في خاتمة القسم الثاني من بحثه، قال: "لقد كان أصل المنوال الذي أسس عليه النّحاة تحليلهم للكلام قائماً على نظرية التركيب الحاصل بالعمل وبغير العمل الإعرابي، فتسنى لهم استنباط الأبنية والأشكال المجردة التي ترجع إليها مختلف وجوه الكلام ومذاهبه، وتمكنوا بقوة القياس والتجريد من إرجاع جميع الجمل إلى شكل واحد قائم على الإسناد" . وهو هنا يقرّر التأسيس على نظرية العامل، مع ظهور مصطلحات علم اللّغة الحديث، مثل عبارة (التّركيب الحاصل بالعمل)التي تقارب عبارة تشومسكي (Government– Binding Theory)عن الربط العاملي، وفي تفصيله داخل بحثه لمفاهيم الاستعمال والنّظام، أو الحدثان واللّغة، وإرجاعها لسوسير وهيلماسيلاف[3]، وعدّ تصنيف الجمل لما له محلّ وما ليس له محلّ من الإعراب من العناصر المهمّة في النّظرية، كونه مقياسًا

[1] كتاب سعيد حسن بحيري: عناصر النّظرية النّحوية العربية في كتاب سيبويه، وكتاب شاهين: نظرية النّحو العربي القديم.

[2] غلاف الجزء الأول من كتاب الشّاوش (أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس علم النص).

[3] الشّاوش، أصول تحليل الخطاب، ص 198 ،242، 204، 29.

إجرائيًا للتمييز بين "الصيغ المدمَجة والمدمِجة"، ثمّ استطرد في عناصر النظرية المرتبطة بالخطاب، ومن أبرزها مسألة الوصل والفصل.

وقريبا من زمن بحث الشاوش نشرت في المشرق ثلاث دراسات للأردني حسن خميس سعيد الملخ، وهي: (نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين)، و(نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي)، و(التفكير العلميّ في النّحو العربي)[1]، حملت رؤية صاحبها في النّظرية النّحوية، الّتي مدارها ما طبقه في كتابيه الأوّلين ببيان تعدّد النّظريات وتكاملها في تفسير البناء النّحويّ، فذكر نظرية التعليل ونظرية الأصل والفرع ونظرية العامل وما تفرع منها كالاقتضاء والاحتمال والصّفر الإعرابي.

وقد وصف الملخ نظرية الأصل والفرع بأنّها:" منهج في ردّ كلّ مجموعة متجانسة إلى شيء واحد"، ثمّ قال بعد شرح الردّ: "مع ما يستدعيه هذا الردّ من تأويل أو حذف أو تعليل أو ظهور أو إضمار، فكأنّ هذه الأساليب روابط تربط بين الأصل والفرع ليغدو النّحو العربيّ منظومة متجانسة من القواعد لا أمت فيها ولا عوج"[2]، وفصّل داخل كتابه في أنواع الأصول التي تردّ إليها الفروع. وفي كتابه الآخر عن نظرية التّعليل شبّه نظرية التّعليل بنظرية التّفسير عند تشومسكي:" ففي كلتا النّظريتين سعي إلى ما وراء اللّغة المستعملة والقواعد المقنّنة لها، وما يؤدي إليه هذا السّعي من القول بالتّقدير والأصل والفرع وقدرة بعض العناصر على التّحكّم في عناصر أخرى في تركيب الجملة"، وتظهر إشارته لنظرية العامل، بل يصرّح بكونها أصل، إذ:" للتّعليل في إطار نظرية النّحو أصلان بارزان: أصل العمل وأصل البناء والإعراب"، فكأنّ النظريتين تتأسّسان على بعضهما، ونظرية العامل عنده:" تجريد ذهنيّ عقليّ لنظام نحويّ يمتاز بالشّمول والاطّراد والدّقّة وعدم التّعارض، فلا يحتاج تعليلًا أو تفسيرًا في الأصل لأنّه المثال"، فالتّعليل خادم لهذا المثال:" يؤلّف التّعليل

[1]صدرت الكتب الثلاثة عن دار الشروق بعمان (الأردن) أعوام 2000، 2001، 2002 على التّوالي، والأول رسالته للدكتوراه والثاني للماجستير. ونشر في يناير 2000م بحث (التّفكير الرّياضي في النّحو العربي – نظرية التباديل الرّياضية أنموذجًا الأسماء المعربة دراسة بمجلة دراسات بالجامعة الأردنية المجلد 28 للعام 2001م ص 98–117، وكتابه نظرية الأصل والفرع رسالته للماجستير الّتي ناقشها في 1995م.

2حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربيّ، دار الشروق، عمّان، 2001م،ط1، ص13.وانظر ص: 75، 80، 85، 91، 115

بين النّحو ونظريته في العمل بعلل مختلفة". فهو لا يرفض العلل، ثواني أو غيرها، ويراها لازمة لتفسير اللّغة، واستخراج نظامها[1].

ويذكر في كتابه الثّالث هذا النّظام المتجاوز للقاعدة إلى التّقعيد، وهو مناط النّظرية: "التّقعيد هو الجانب النّظري في الموروث النّحويّ من السّماع والقياس، وهو الّذي ينتمي إلى نظرية النّحو ومناهجه، فيكون مناط الاحتجاج ومدخل التّفسير"[2]، فعدّ المطبّق للقاعدة معرِبًا وشبّهه بالبنّاء، أمّا النّحويّ فهو المنتمي للتّقعيد وشبّهه بالمهندس، فصاحب النّظرية هو النّحويّ. ومع امتداحه للنّحو واعتداده بأصالة نظريته شارك القائلين بالحاجة للتّجديد فيه، لأنّه:" علاه غبار الزّمن وظهر أثر نقص بعض أدوات الدّرس الحديثة هنا وهناك، فأصبح بحاجة إلى رجع نظر في شيء يسير من بنيانه".

وتابع الشّاوش في القول بوجود النّظرية في النّحو وفي تحليل الخطاب المصري الأزهريّ محمد عبد الفتّاح الخطيب الّذي اعتدّ بعمل المتقدّمين، وأنّه يمكن استخلاص النّظرية منه، وشدّد في مشاركاته ومحاضراته على أهمّية البحث في أصول العلم، مردّدا مقولة لشيخه أبي موسى:" ليس أجلّ من تعلّم العلم إلّا أن نتعلّم كيف يبنى العلم"[3]. ويرى أن للنّظرية النّحوية أركانًا هي العامل، وثنائية الأصل والفرع، والبعد الخارجي في التّحليل النّحوي، ويشير به للمعنى. ويرى أنه بثبوت نظرية نحوية واحدة ينتفي القول بمدارس نحوية، وحرص على بيان أنّ النّظرية شاملة لتحليل الخطاب، وهو قد اتّكأ على بحث الشّاوش في مواضع عديدة من شرحه للنّظرية، وإن ظهر الاختلاف الأظهر بينهما في تأسيس الشّاوش على النّظريات والقواعد المنقولة عن الغرب في علم اللّغة الحديث ولسانيات النّصّ والخطاب، وتأكيد الخطيب على تأسيس تنظيره على سبيل المتقدّمين بالتماس (طريقة العرب) و(معهود خطابها)، مفيضًا في أوّل بحثه في بيان أصالة النّحو العربي، واقتبس قول الشّاوش: "وجدنا القديم محتويًا على الجديد، بل ومحتويًا على ما لا يوجد في الحديث. ووجدنا الجديد محتويًا على القديم، بل ويكاد لا يحتوي غير المسائل والنّتائج الّتي توصّل إليها

---

[1] انظر: حسن الملخ، نظرية التّعليل في النّحو العربي، دار الشروق، عمّان،2000م، ط1، ص18، 145، 149، 152.

[2] حسن الملخ، التّفكير العلمي في النّحو العربي، دار الشروق، عمّان،2002م، ط1، ص39. وانظر ص: 211، 224.

[3] محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، ص10، (بيّن في الحاشية أنّه عن كتاب: مناهج علمائنا في بناء المعرفة لـ د. محمد محمد أبو موسى ضمن محاضرات الموسم الثّقافي بكلّية اللّغة العربية بجامعة أم القرى سنة 1420هـ 1999م ص 206).

القدامى"، وثبت عنده" غنى من يصدر عن النّظرية النّحوية العربية عن الأخذ والاقتباس"[1]. ونقل في هذا المعنى عن نهاد الموسى[2]، وعن عبده الرّاجحي- الّذي قدّم لكتابه- وذكر في بدايات بحثه كلام الرّاجحي عن المناخ العام المشترك لنشأة العلوم الإسلامية[3]، مؤكّدا على تأسيس منهجها على الاستقراء لكلام العرب، فالنّصّ مركز النّظرية ومحورها.

يرى الخطيب أنّ العامل هو عمود النّظرية، وهو مفهوم علائقي يربط لفظًا بلفظ وعلاقة معنى بلفظ، فينفي كون الأمر فيه لفظيًا فقط، وللعامل معايير تتمثّل في هذه العلاقة بين اللّفظ والمعنى، وفي الأصالة والفرعية وفي القوّة والضّعف، تبيّنها الضّوابط التي يمكن استخراجها من كتب المتقدّمين، ومصطلح الضّوابط عنده يكاد يطابق مصطلح قواعد التّوجيه عند تمام حسّان وقد تقدّم بيانه[4]؛ وللعامل كذلك أصول تحكمه، وموانع تمنع العمل، ولكلٍّ ضوابطه: "إذ العلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة، بل مقيّدة بقيود ومشروطة بشرائط- تحكمها أسس وضوابط" هذه الأسس سمّاها مرة أسسًا وسمّاها أصولًا وفي الخاتمة سمّاها إجراءات، فالعامل تخضع فكرته لجملة إجراءات هي: العقد والتّركيب، والاقتضاء، والاختصاص، والرّتبة والتسلّط، والانقطاع العاملي، والمباشرة والوساطة، والأثر الإعرابيّ، وموانع العمل. "وكلّها عمد وأصول أساسها الأثر الإعرابيّ والمعنى في آن، لتنظيم العلاقات بين الكلم داخل الجملة من ناحية وبين الجمل المكوّنة للخطاب وطرق الرّبط بينها من ناحية أخرى".

والرّكن الثّاني في النّظرية عند الخطيب هو ثنائية الأصل والفرع، وعدّ سبعة أصول: أصل الوضع والقاعدة والقياس والباب والاستحقاق والأولية والأصل التّاريخي، وفصّل الضّوابط لكلّ أصل منها، وللخروج عن الأصل للفرع، ويحتاج الخروج لمسوّغ وبذا دخل التّأويل في رأيه "لمعالجة ما خالف القياس، ولضبط العلاقة بين ظاهر الكلام والأصول الّتي تنتظم بنيته في الفكر النّحويّ"، أو" التّأويل لحاجة المعنى، فأحيانًا لا يتّضح المعنى إلا بوجه من وجوه التّأويل"[5] وسمّى التّأويل (نحو الخروج عن النّحو).

---

[1]محمد الشّاوش، أصول تحليل الخطاب، 1289. وتتعدّد مواضع نقله (الأمين المسند) عن الشّاوش في كثير من المواضع.

[2]انظر محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، الخاتمة 529/2، ونهاد الموسى، نظرية النحو العربيّ، ص17.

[3]انظر عبده الراجحي، الدّرس النّحويّ وعلم اللّغة الحديث، ص19، وفقرات المنهج المتقدّمة قبل عدة صفحات.

[4]انظر فقرات قواعد التّوجيه المتقدّمة في هذا المبحث.

[5]محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، 528/2، 2/ 213-214، 2/ 333 -340، 382.

والرّكن الثّالث للنّظرية عند الخطيب هو (البعد الخارجي في التّحليل النّحويّ) يقصد به المعنى، فالعامل والأصل والفرع من داخل التّركيب أمّا المعنى وما وراءه فيدخله المتلقي بما يفهمه من التّركيب، فهو من خارجه، لذا سمّاه البعد الخارجي، ثمّ ذكر قواعد تربط الإعراب بالمعنى مثل قول ابن جنّي:" الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"، وقول يشبهه للزّركشي[1].

وقدّم الخطيب – في رأيي- أوضح وأبين ما قيل في نظرية النّحو العربي، في كتابه المذكور ومحاضراته وأوراقه الّتي فصّل فيها رؤيته، بتأصيل ومنهجية وربط محكم لأقوال المتقدّمين ومن تلاهم بمعارف المحدثين. لكنّ أكثر من كتب في نظرية النّحو العربي بمختلف السّبل مواطنه محمّد عبد العزيز عبد الدّائم، الّذي نشر دراسة عن (نظرية الصّرف العربي) في إصدارات جامعة الكويت قبل مناقشة بحث الخطيب بخمسة أعوام، قال في صدرها بأنه بحث في المفهوم والمنهج، جمع بينهما على أنهما شيء واحد، وأكّد رأيه هذا بالقول:" المنهج يمكن أن يكون هو عين النّظرية"[2].

بعد ذلك بسنوات نشر عبد الدّائم كتاب (النّظرية اللّغوية في التّراث العربي)عام 2006م متزامنًا مع كتاب الخطيب، وبعد نيله درجة الأستاذية بعامين، جمع فيه ما ذكره في النّظرية الصّرفية مع غيره، شمل فصلين لتأسيس مفاهيم التّنظير اللّغوي، ثمّ فصولًا للنّظرية الصّرفية، وللنّحوية، وللمعجمية، ولنظام الأبجدية في اللّغة العربية[3]. ثمّ صدرت له دراسات عديدة ذات صلة بالنّظرية اللّغوية وأصول النّحو، حتّى صدر له عام 2019م مؤلّفه الجامع في أصول النّحو:(أصول النّحو العربيّ النّظرية والمنهج- بناء معاصر لعلم الاستدلال اللّغويّ)، فيظهر من العنوان مرادفته للاستدلال بأصول النّحو العربي، وفي داخل صفحات الكتاب يضع كلمة الاستدلال بين قوسين أمام أصول النّحو العربي، مؤكّدا رأيه بأنّهما شيء واحد عنده[4]. ومن آخر ما نشر عبد الدّائم ورقة في موقع المجلس الدّوليّ للّغة العربية بعنوان (قراءة النّظرية اللّسانية في التّراث العربي بين المنظورين العربيّ والغربيّ) ظهر فيها تركيزه –كسابق بحوثه- على ما أورده الغربيون عن التّراث اللّغويّ العربيّ وفق مناهجهم، وتميّز عبد الدّائم بمتابعة وحضور فاعل بينهم، يشارك بالتّدريس

---

[1] ابن جنّي، الخصائص، 35/1، والزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 301/1، (أوردها الخطيب: 394/2، 526/2).

[2] محمد عبد العزيز عبد الدائم، نظرية الصّرف العربيّ دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلّد 21، الرّسالة 158، 2001م، ص12.

[3] محمد عبد العزيز عبد الدّائم، النّظرية اللّغوية في التّراث العربيّ، فصول الكتاب.

[4] محمد عبد العزيز عبد الدّائم، أصول النّحو العربيّ النّظرية والمنهج، ص 27، 53، 110.

والبحث في كبرى جامعاتهم. ونسج الجزائري مقران فصيح مفردات منهج تدريسي من كتاب عبد الدّائم في النّظرية النّحوية، نشره في القسم الثّاني من كتابه (المدخل الجامع في نظرية أصول النّحو العربيّ)، فجعل ما ذكره عبد الدّائم في كتابه نظرية أصولية، لكنّ عبد الدّائم يرى أنه قدّم النّظرية الأصولية في كتابه الأخير بما سمّاه (بناء معاصر لعلم الاستدلال اللّغويّ).

وقد عدّد عبد الدّائم المفاهيم الخاصّة بالنّظرية اللّغوية، وهي: **الشّروط، والموضوع، والمجال، والإجراء، وبناء الإجراء**، وفصّل في تعريف كلٍّ منها، من ذلك تعداده للشّروط بأنّها: "العموم والتّجريد والاكتمال والاقتصاد والاتّساق العام والكفاية في وصف اللّغات وصلا حيتها للتّطبيق على أكبر قطاع من اللّغات"، ونقلها عنه مقران فصيح باختلاف يسير، وبعد ذكر أمثلة من قواعد التّوجيه أو الضّوابط بتسمية الخطيب وصل عبد الدّائم لنتيجة أن" اللغويين العرب قد حقّقوا لنظريتهم اللّغوية الشّروط اللّازمة للنّظرية العلمية"، فالتّجريد والعموم قد تحقّق في حرصهم على القياس، والاكتمال بتقعيدهم لما خرج عن انظرية العامل مثلما قعدوا لما جاء وفقها،...إلخ؛ أمّا **الموضوع** فهو ضبط اللّغة لتحقيق الصّحة اللّغوية، و**المجال** هو الاستعمال – الذي طابقه بالسّماع – والنّظام، و**الإجراءات** في رأيه ثمانية من الجمع حتّى التّفسير، **وبناء الإجراء** هو تنظيم الإجراءات وتسلسلها. واقترح مخطّطا لتنظيم الإجراءات، ويظهر من طريقته في العرض والتّمثيل تأكيده على وجود نظرية لغوية عربية من تضافر مجموعة نظريات، منها النّظرية النّحوية، الّتي في داخلها نظريات فرعية. فالنّظرية النّحوية لها نظرية أساسية هي نظرية العمل، يكملها ثلاثة أصناف من الأنظمة:" أما أحدها فيكمل نظام العامل الأساسي – شملت الحذف والتّضمين والاتّساع والنيابة وصور الحمل على اللّفظ والمعنى–، وأما الثّاني فيرد بديلًا – شملت الإتباع والمناسبة والتخفيف وكثرة الاستعمال– وأمّا الثّالث فيتّصل بتداخل الأنظمة اللّغوية"[1]. وعلى الرّغم من مكانة العامل وتمثيله النّظرية الأساسية في النّحو العربي كرّر عبد الدّائم في عدد من بحوثه عبارته:" وقد كان في الحقيقة وصف العامل بأنه نظرية شرًّا على النّحو لا لأنّ مفهوم العمل لا يمثل نظرية، ولكن لأنّه حرم ما سواه من أن يوصف بكونه نظرية"[2] فرؤيته تقوم كما ظهر على تعدّد النظريات وتآزرها في النّحو، ومن ثمّ تكامل النّظريات النّحوية مع الصّرفية مع غيرها لبناء النّظرية اللّغوية.

[1] محمد عبد العزيز عبد الدّائم، النّظرية اللّغوية في التّراث العربيّ، 22– 48، 238– 241.

2السّابق، ص49، وفي (قراءة النظرية اللسانية في التراث العربي)، ص6.

أمّا نظرية أصول النّحو العربي التّي سمّاها علم الاستدلال اللّغويّ فتقوم على فروض وإجراءات وبنية رسمَ لها أشكالًا توضّحها، ومن الفروض: أنّ اللّغة ذات نظام ينبغي أن نلتمسه من أجل تعلّمها، وأنّ نظام اللّغة ترد فيه بعض التّعارضات، وأنّ اللّغة متطوّرة غير ثابتة، وأنّ لنظامها إطارين زماني ومكانيّ، وأنّها ليست ضربًا واحدًا، وأنّ مكوّني التّقعيد للّغة: المصادر اللّغوية والمعالجة[1]. والنّموذج الّذي وضعه لهذه النّظرية يستلزم نقاشًا عن مدى جدّته، وعن مقارنته بالنّموذج التّأصيلي المتقدّم للخطيب عن ضوابط الفكر النّحوي منهجًا ونظرية ومدى تمثيلها في جانبيها لنظرية متكاملة لأصول النّحو العربي، تجيب عن السؤال الذي ذكره الخطيب أول عمله عن كيف بني العلم، أي ردّ العلم لأصل تأسيسه.

فيظهر ممّا تقدّم عن النّظرية النّحوية أنّ هناك من ينفي وجودها جملة، وهناك من يثبتها على اختلاف بين المثبتين، فمن يراها نظريات متعددة، ومن يراها نظريات تحليلية لا تأصيلية، ومن يرى لزوم معايرتها على النّهج الغربي المسمّى بمناهج علم اللّغة الحديث، ومن يرى قيامها على أصول بيئتها ومناخها العلميّ مع إمكان تفاعلها مع المستحدث في بيئتها وفي الغرب.

خاتمة:

وبعد، فقد طوّفت على أعمال من بحثوا ونشروا في أصول النّحو من المعاصرين، ومدى تجديدهم وفق مفهوم التّجديد الّذي بيّنته أول البحث، وممّا خرجت به:

1- راجع عدد من المعاصرين القول بالتقييد المكاني والزماني للاحتجاج، وبنى بعضهم على ذلك إجازة استعمال لمفردات وتراكيب بعد زمن الاحتجاج السابق.

2- ثبت من كتاب سيبويه وكتب المتقدمين تأكيد فكرة تأثير مفردات في أخرى، بما عرف بمفهوم العمل النحوي، وبنى عليها التأثير النحوي، وبني عليها كثير من الآراء والأقوال، فصارت أصلًا لكثير من القواعد والتأويلات، واستحقت أن تدخل أصول النحو، لا بكونها دليلاً لكن لتفسيرها ما وراء التركيب، وأكّدت عليها بعض النظريات الحديثة مثل آراء تشومسكي.

3- أضاف بعض المعاصرين مفاهيم ومصطلحات في النحو لم تكن معهودة، مثل الفكر النحوي، والاستقراء والاستدلال والمنهج والنظرية ونحوها، وحرّروا المفاهيم وميّزوها عن بعضها، وسموا قواعد كلية بقواعد التوجيه أو الضوابط وبحِثت فيها بحوث وصنِّفت فيها كتب.

[1] محمد عبد العزيز عبد الدّائم، أصول النّحو العربيّ، 58، 54-63.

4- ربط بعض المعاصرين أنظمة النحو بالمناهج الغربية التي اشتهرت باسم علم اللغة الحديث، فحاولوا معايرة أنظمة النحو بها، وبنوا على ذلك أحكاماً، وجعلوها خاضعة لهذه المعايير، مقابل من عمدوا للتأصيل وجعل المعايير مرتبطة بالبيئة والمناخ الذي نشأ فيه النحو العربي، مع قولهم بإمكان تفاعله مع المناهج المحدثة والمنقولة.

5- من المعاصرين من تكلم عن وجود نظرية للنحو العربي، وكتبت في ذلك الرسائل الجامعية والبحوث المحكّمة والكتب، وغالبها ردّ النظرية النحوية لنظرية العامل والعمل، ومنهم من جعلها تأسيسية لها مكملات وبدائل كما فعل محمد عبد العزيز عبد الدّائم.

وتبقى بحوث المعاصرين في تجديد أصول النحو محتاجة لمزيد من بحث فأوصي زملائي الباحثين وطلابي النابهين بالسير في الطريق والبحث التفصيلي في:

1_ تقويم دراسة أصول النحو وتدريسها في الجامعات العربية.

2_ ركائز النظرية النحوية العربية وتوصيفها.

3_ التوسع في علم أصول النحو من الأدلة الأربعة المعلومة ليشمل العامل والتعليل واستنباط الأحكام والاستدلال لها، وصلتها بعلم اللغة الحديث ونظرياته.

والله أسأل أن يتقبل هذا الجهد، ويغفر زلّله، ويقيّض له من يقوّي ضعيفه ويقوّم معوجّه، وأن يهدي كاتبه ويحسن خاتمته، إنه ولي ذلك والقادر عليه، هو المعين وعليه التكلان.

المراجع

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدّعوة، القاهرة، د.ت.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1958م.
3. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د.ن، القاهرة، ط2 1992م.
4. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة (تحقيق شوقي ضيف)، دار المعارف، مصر، ط2، 1982م.
5. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت577هـ)، رسالتان في النّحو: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو (تحقيق سعيد الأفغاني)، دار الفكر، دمشق، ط2 1958م.
6. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (تحقيق إبراهيم السامرائي)، مكتبة المنار، الأردن، ط2، 1985م.

7. أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو، (تح: الدكتور مازن المبارك)، دار النفائس – بيروت، ط5، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

8. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللّغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م.

9. أحمد مختار عمر، أسس علم اللغة، عالم الكتب، ط8، 1998م.

10. أمان الدّين حتحات، الاستدلال النّحويّ عند سيبويه، جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1993م (رسالة دكتوراه غير منشورة بإشراف عميد الكلّية أ.د. مصطفى جطل).

11. إيمان عثمان الفكي، النّظام النّحويّ للّغة العربية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 2006م.

12. بهاء الدين عبد الله عبد الرحمن(د.)، الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة (جامعة الأزهر بمصر)، نوفمبر 2011م.

13. تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

14. جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، باسم (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989م.

15. جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية،1950م.

16. جيفري بول، النّظرية النّحوية (ترجمة مرتضى جواد باقر)، المنظمة العربية للتّرجمة، بيروت، 2009م.

17. حسن الملخ، التّفكير الرّياضي في النّحو العربي –نظرية التباديل الرّياضية أنموذجًا الأسماء المعربة دراسة) بمجلة دراسات بالجامعة الأردنية المجلد 28 للعام 2001م.

18. حسن خميس سعيد الملخ، التّفكير العلمي في النّحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط1، 2002م،

19. حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربيّ، دار الشروق، عمّان، 2001م، ط1.

20. حسن الملخ، نظرية التّعليل في النّحو العربيّ، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.

21. خالد العصيمي، القرارات النّحوية والتّصريفية لمجمع اللّغة العربية بالقاهرة، دار التّدمرية، السّعودية، ط1، 1423هـ.

22. رياض الخوّام، نظرية العامل في النّحو العربي تقعيد وتطبيق، مجمع اللّغة العربية على الشبكة العالمية، 2014م.

23. سعيد الزبيدي، من إشكاليات العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2013م،

24. سليم عواريب(د.)، الاستدلال النّحوي وطرقه عند السّيوطيّ من الدليل النّحويّ إلى الدّليل الجدليّ دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، بحث منشور بمجلة الذّاكرة، الصّادرة عن جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، مجلد 8، عدد2، سنة 2020م.

25. شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، مصر، ط6، 2013م.

26. شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، دار المعارف، مصر، 1976م.

27. عباس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط1، 1966م.

28. عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعرف، مصر، ط17، 2009م.

29. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (تحقيق: فؤاد علي منصور)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1418هـ 1998م.

30. عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون (ت 808هـ)، المقدمة (تحقيق خليل شحادة)، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988م.

31. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (تحقيق: محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

32. عبد الهادي الفضلي، فهرست الكتب النحوية المطبوعة، مكتبة المنار، الزرقاء–الأردن، ط1، 2008م.

33. عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، دار النّهضة العربية بيروت، ط1، 1979م.

34. عثمان الفكي بابكر، الاستشهاد في النّحو العربيّ، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ط1، 2010م.

35. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحويّ، دار غريب للنشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 2005م.

36. علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحويّ، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

37. عليّ الياسري، الفكر النّحوي عند العرب، الدّار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003م.

38. فتحي عبد الفتاح الدّجني، ظاهرة الشذوذ في النّحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974م.

39. فخر الدين قباوة، مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000م.

40. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي (ترجمة عبد الحليم النجّار)، دار المعارف، مصر، ط5، د.ت.

41. محمد أحمد عرفة، النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة، د.ن، د.ط، د.ت.

42. محمد عبد العزيز عبد الدّائم، النّظرية اللّغوية في التّراث العربي، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2006م.

43. محمد عبد العزيز عبد الدائم، نظرية الصّرف العربيّ دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلّد 21، الرّسالة 158، 1422هـ 2001م.

44. محمد عبد العزيز عبد الدّائم، أصول النّحو العربيّ النّظرية والمنهج-بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغويّ، جدّة، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز،1441هـ 2019م.

45. محمد غالب ورّاق، مباحث في مشكلات النّحو وسبل علاجها، مطبعة جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 2003م.

46. مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتقويم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرّياض، 1964م.

47. نزار بنيان شمكلي صمد الحميداوي، الأحكام التقويمية في النّحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م.

48. يوسف الحمادي، النّحو في إطاره الصّحيح، مكتبة مصر، ط1، 1990م.